

PROVISIONAL

A/46/PV.18  
15 October 1991

ARABIC

IN 110248  
OCT 15 1991  
الجمعية العامة  
UNGA



الدورة السادسة والاربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة عشرة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الاربعاء ، ٢ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٩٠ ، الساعة ١٠/٠٠

|                            |               |          |
|----------------------------|---------------|----------|
| (المملكة العربية السعودية) | السيد الشهابي | : الرئيس |
| (ايطاليا)                  | السيد تراكسلر | : ثم     |
|                            | (نائب الرئيس) |          |

- المناقشة العامة [٩] (تابع)

لقى كلمة كل من :

الآنسة شورب (ترينيداد وتوباغو)

السيد آل خليفة (البحرين)

السيد ليفي (اسرائيل)

السيد رحمان (بنغلاديش)

- خطاب السيد يون هيونغ موك ، رئيس المجلس الاداري لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٠٥البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)المناقشة العامة

الآنسة شورب (ترينيداد وتوباغو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : من دواعي سروري البالغ ، سيدي الرئيس ، أن أتقدم إليكم وإلى بلدكم المملكة العربية السعودية بتهنئتي ترينيداد وتوباغو الحارة على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين . وإن خبراتكم الدبلوماسية الهائلة لتمدنا في هذا الوقت الذي يلزم فيه اتخاذ قرارات كبرى بشأن منظمتنا ، بنوعية من القيادة ستشعر بالتأكيد مناقشاتنا وتقود مداولاتنا إلى خاتمة ناجحة .

ويسر حكومتي أيضا ، أن تشني على عمل سلفكم السيد غيدو دي ماركو وزير خارجية مالطة الذي تجلت مهاراته الدبلوماسية ومعرفته وكفاءته طوال الدورة الخامسة والأربعين .

إن ترينيداد وتوباغو لتشعر بالابتهاج للتقدم الراهن صوب إضفاء صبغة العالمية على العضوية في الأمم المتحدة ، وهو ما تجسد في ذلك الحدث التاريخي الهام المتمثل في انضمام جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وجمهورية كوريا إلى عضوية هذه المنظمة في الشهر الماضي ، وكذا جمهوريات استونيا ولاتفيا وليتوانيا . ولما كانت ترينيداد وتوباغو دولة أرخبيلية صغيرة ، فقد سرها أيضا ، بوجه خاص ، قبول جمهورية جزر مارشال وولايات ميكرونيزيا المتحدة في عضوية الأمم المتحدة . وإتسم لأعرب باسم ترينيداد وتوباغو ، حكومة وشعبا ، عن خالص التهنئة الحارة لجميع الأعضاء الجدد . فانضمامهم يشكل دليلا على التغييرات الجزرية ، التي لم يسبق لها مثيل في المنظومة الدولية .

يبدو المجتمع الدولي وقد أشرف على ما يمكن أن يكون عهدا جديدا رائعا . إذ أن التغييرات الهائلة ، بعيدة المدى التي شهدتها السنوات القلائل الماضية أحدثت تحولا جذريا في المعالم السياسية والاقتصادية للساحة الدولية . ففي أجزاء عديدة من العالم ، تضعفت وتوارت أنظمة استبدادية صارمة وقاسية هي ميراث أيديولوجيات غلبت مصالح الدولة والنخبة الحاكمة على الرفاه الاجتماعي للأغلبية .

وقد تهاوت بفعل حافظ من أقوى الحوافز الموجودة لدى الجنس البشري وأكثرها صودا ، ألا وهو الرغبة في التمتع بالحريات والحقوق الأساسية . وقد أضفى هذا الحافز على الفترة الراهنة أروع خصائصها ونعني بذلك انتشار الديمقراطية والتحرر .

وكان التحسن الكبير في المناخ السياسي الدولي من أهم نتائج هذه التغييرات التي لم يسبق لها مثيل . فالعداوة والبغضاء يستعاض عنهما الآن بالتعاون والتنسيق على نحو متزايد . وقد تجلّى ذلك أوضح ما تجلّى في الفعالية الجديدة للأمم المتحدة . فبعد أن تحرر الكيان العالمي من القيود التي كانت تغلله بها المواجهة بين الدول الكبرى أصبح في وضع يمكنه من القيام بدور رئيسي ببناء في الشؤون الدولية . لقد أصبحت الأمم المتحدة أخيرا الآلية الديناميكية على النحو الذي تصوره الآباء المؤسسون لها .

ويستحق الأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار وممثلوه التهنئة على الدور الفعال والمؤثر الذي اضطلعوا به في المناطق العديدة الحافلة بالتوتر - كمبوديا والصحراء الغربية والسلفادور - وعلى معالجتهم الحكيمة لعدد من المسائل الحساسة مثل مسألة الإفراج عن الرهائن في الشرق الأوسط ، وأعقاب حرب الخليج وقضية الشرق الأوسط .

وينبغي أن تبعث هذه التطورات الإيجابية الأمل في نفوسنا بشأن مستقبل أفضل . غير أن تفاؤلنا يقلل منه عدد وتعقد التحديات التي ما زالت تثقل كاهل المجتمع الدولي ، وبعضها تحديات طويلة الأمد ، أما الأخرى فلم تنشأ إلا أخيرا . وعلى رأس قائمة هذه التحديات تعاضم التفاوت بين الأمم الفقيرة والغنية . فبعد عقود من الجهود الإنمائية ، ما زالت مشاكل تفشي الفقر والحرمان التي نكبت بها أغلبية سكان العالم تشكل قضية ملتهبة . فالفقر في حد ذاته خطر يهدد السلم والأمن الدوليين . ومن ثم فإن استثمار شأفته ينبغي أن يصبح جزءا أساسيا من ولاية الأمم المتحدة المتمثلة في صنع السلم .

إن التغييرات التي طرأت على الإيديولوجية الاقتصادية تؤدي إلى اتباع نهج جديد في السياسات الاقتصادية للعالم النامي . فالتحديات التنموية الجديدة أصبحت تتسم بطابع عملي متزايد . فأصبحت تولي أهمية أكبر للتوازن والتفاعل فيما بين السوق والدولة والقطاع الخاص . كذلك ، تقاس التنمية الاقتصادية على نحو متزايد بمدى تحسينها وإثرائها لحياة الناس وليس بالمؤشرات الاقتصادية المجردة . ومن المعترف به أن التنمية الحقيقية لا بد أن تكون قابلة للإدامة وموجهة إلى الشعب ومتعددة الأبعاد .

أما الجهود المبذولة على المستوى الوطني لتصحيح هذه الأوضاع الاقتصادية المعاكسة فلن يكتب لها النجاح ما لم تتوافر بيئة اقتصادية دولية أقل معاكسة لها . وتعتبر المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي بتوفيره للقروض والمساعدة والاموال الاستثمارية حيوية للغاية أيضا . وفي هذا الصدد ، نأمل ألا تكون الجهود التي تبذل لتسهيل إدماج بلدان أوروبا الشرقية في الاقتصاد العالمي سببا في الإضرار بالعالم النامي .

وتضاعف أعباء الديون الخارجية من المشكلات الاقتصادية للعالم النامي . وهي قضية تحتاج للتناول الشامل على وجه الاستعجال . ويظل الافتقار إلى الحل الدائم محنة تصيب الجهود التي تبذلها تلك البلدان لتحقيق التنمية والنمو . وفي السنوات القليلة الماضية ، قدمت اقتراحات كثيرة لتخفيف عبء الديون . إلا أن حجم الديون أخذ في النمو حتى أنه بلغ الآن رقما مخيفاً هو ١,٢ تريليون دولار . إن عبء الديون الباهظ وما يسببه سداها وخدمتها من صدمة أمر لن يقتصر أثره على استمرار المصاعب القاسية لشعوب البلدان النامية ، بل إنه سيزيد أيضا من حدة التفاوت بين الثراء المتزايد في بعض أجزاء مجتمعنا الدولي واشتداد الفقر المزمن في أجزاء أخرى . وفي البلدان النامية نفسها ، يسهم استنزاف الموارد الناجم عن الدين الخارجي ومدفوعات خدمته في زيادة حدة التوترات الاجتماعية مما يعرض للخطر الاحترام الواجب لحقوق الإنسان والحفاظ على الديمقراطية في تلك البلدان .

وما زالت التجارة والفرص التجارية أمرا حيويًا بالنسبة لأي جهود تستهدف تنشيط اقتصاديات العالم النامي . إن عملية التكيف الهيكلي قد جرت على نطاق واسع في تلك البلدان لإقامة هياكل اقتصادية تتسم بالرشد والقدرة على الحياة والقدرة على الإدامة الذاتية . لكننا نواجه وضعًا يتسم بتناقض غريب . فالمصادر التنافسية الناجمة عن برامج التكيف الهيكلي والتنوع الاقتصادي الذي حُثت البلدان النامية على تطبيقها تمنعها الآن موجة جديدة من الحمائية من الوصول إلى أسواق الشمال . هذا علاوة ، على تزامن هذه الموجة مع فترة تشهد فيها السلع الأساسية تدنياً تاريخياً للأسعار .

وتعد هذه التطورات بالغة الخطورة بالنسبة للبلدان النامية ولا سيما للبلدان ذات الاقتصادات الصغيرة التي تكون فيها الإمكانات الاقتصادية محدودة من حيث الحجم وتوافر الموارد .

وتؤمن ترينيداد وتوباغو إيماناً راسخاً بأن أكثر الطرق فعالية لمعالجة مشكلة التجارة هو طريق المفاوضات المتعددة الأطراف الجارية في جولة أوروغواي التابعة للاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) . غير أنه يتعين احترام الالتزامات التي يقطعها الأعضاء على أنفسهم أثناء المفاوضات . كما ينبغي أن تؤخذ في الحسبان حالة البلدان النامية واحتياجاتها الخاصة أثناء المحاولة الحالية للتوصل إلى اتفاق بشأن المسائل المعلقة .

وقد لا يكون الخير خالفاً في ظهور التكتلات الاقتصادية الكبرى . فقد تنشأ مشكلات اقتصادية جديدة إذا انفلقت هذه التكتلات على ذاتها وأقامت مزيداً من الحواجز أمام الواردات . لكنها إذا عملت كنواة لتجارة حرة حقيقية ، ففي استطاعتها تدعيم أسس النظام المتعدد الأطراف . وسيساعد الاختتام الناجح لجولة أوروغواي على ضمان أن يكون تأثير ظهور هذه التكتلات الكبيرة على الاقتصاد العالمي تأثيراً إيجابياً .

ولاشك أن الوصول دون قيود إلى أسواق البلدان المتقدمة سيسر إيجاد بيئة أكثر مواتية للبلدان النامية . لكن هناك متغير حاسم في مصفوفة التنمية يتمثل في

إن التغييرات التي طرأت على الإيديولوجية الاقتصادية تؤدي إلى اتباع نهج جديد في السياسات الاقتصادية للعالم النامي . فالاقتصاديات التنموية الجديدة أصبحت تتسم بطابع عملي متزايد . فأصبحت تولي أهمية أكبر للتوازن والتفاعل فيما بين السوق والدولة والقطاع الخاص . كذلك ، تقاس التنمية الاقتصادية على نحو متزايد بمدى تحسينها وإشراكها لحياة الناس وليس بالمؤشرات الاقتصادية المجردة . وما المعترف به أن التنمية الحقيقية لا بد أن تكون قابلة للإدامة وموجهة إلى الشعب ومتعددة الأبعاد .

أما الجهود المبذولة على المستوى الوطني لتصحيح هذه الأوضاع الاقتصادية المعاكسة فلن يكتب لها النجاح ما لم تتوافر بيئة اقتصادية دولية أقل معاكسة لها وتعتبر المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي بتوفيره للقروض والمساعدة والاموال الاستثمارية حيوية للغاية أيضا . وفي هذا الصدد ، نأمل ألا تكون الجهود التي تبذل لتسهيل إدماج بلدان أوروبا الشرقية في الاقتصاد العالمي سببا في الإضرار بالعالم النامي .

وتضاعف أعباء الديون الخارجية من المشكلات الاقتصادية للعالم النامي . وهما قضية تحتاج للتناول الشامل على وجه الاستعجال . ويظل الافتقار إلى الحل الدائم محدثا تصيب الجهود التي تبذلها تلك البلدان لتحقيق التنمية والنمو . وفي السنوات القليلة الماضية ، قدمت اقتراحات كثيرة لتخفيف عبء الديون . إلا أن حجم الديون آخذ في النمو حتى أنه بلغ الآن رقما مخيفا هو ١,٢ تريليون دولار . إن عبء الديون الهائل وما يسببه سداها وخدمتها من صدمة أمر لن يقتصر أثره على استمرار المصاعب القاصية لشعوب البلدان النامية ، بل إنه سيزيد أيضا من حدة التفاوت بين الثراء المتزايد في بعض أجزاء مجتمعنا الدولي واشتداد الفقر المزمن في أجزاء أخرى . وفي البلدان النامية نفسها ، يسهم استنزاف الموارد الناجم عن الدين الخارجي ومدفوعات خدمته في زيادة حدة التوترات الاجتماعية مما يعرض للخطر الاحترام الواجب لحقوق الإنسان والحفاظ على الديمقراطية في تلك البلدان .

استخدام العلم والتكنولوجيا في التنمية . فالعلم والتكنولوجيا يحددان الفجوة بين البلدان المتقدمة والنامية ، أي بين عالم ينعم بالوفرة وعالم آخر يغوص في أوجال الفقر والحرمان .

وتلاحظ ترينيداد وتوباغو بقلق النقص في الموارد التي تخصمها الأمم المتحدة لاستخدام العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية . ذلك أن البلدان النامية المشلولة الحركة بسبب نقص الموارد تعتمد اعتمادا كبيرا على أعمال وأنشطة مؤسسات دولية مثل الأمم المتحدة . ولذلك فلا بد من أن تنظر هذه الهيئة إلى العلم والتكنولوجيا كمجال له أولوية رئيسية لدى تخصيص الموارد للتنمية .

ويولي المجتمع الدولي مزيدا من الاهتمام إلى التحدي المتمثل في حماية البيئة . وهناك إدراك أكبر في الوقت الحاضر في كل من العالم المتقدم والعالم النامي لضرورة إدماج الاعتبارات البيئية في التخطيط الاقتصادي بغية تحقيق التنمية القابلة للإدامة .

إلا أن وفدي يلاحظ أن هناك حاجة لتحويل المناقشة الجارية حاليا من التركيز على المسائل التي لا تهم سوى العالم المتقدم إلى التركيز على مراعاة مصالح المجتمع العالمي بأسره .

والبيئة نموذج مثالي لما يشكل قضية عالمية . فمعالجتها تقتضي تعاوننا عالميا . وهنا تبرز أهمية تنسيق الاستجابات الدولية للمشكلات البيئية . وسيلعب مؤتمر الأمم المتحدة المقبل المعني بالبيئة والتنمية والمزمع عقده في البرازيل في عام ١٩٩٢ ، دورا حيويا في هذا الصدد .

وفي إطار عملية ذات صلة ، قامت الدول النامية الجزرية ، وعيا منها بالخطر الجسيم الذي قد يشكله على وجودها ذاته تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر ، بتشكيل "تحالف الدول الجزرية الصغيرة" - وهو رابطة ذات طابع أقاليمي - واضطلعت بدور حاسم في تنسيق المفاوضات المتعلقة بتغير المناخ المزمع الانتهاء منها قبل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ١٩٩٢ .

وفي هذا الوقت الذي يشهد تدهورا اقتصاديا عاما في بلدان كثيرة ، يتسم اهتمام المجتمع الدولي والتزامه بحل المشاكل الاجتماعية الناتجة عن هذا التدهور بأهمية حاسمة . فمن الضروري إيلاء مزيد من الأهمية في جدول الأعمال الدولي للقضايا الاجتماعية .

إن التحديات الهائلة التي تواجه الدول الصغرى والكبرى على حد سواء في مكافحتها للأنشطة الإجرامية المحلية والدولية ، بالإضافة إلى الروابط الخطيرة بين شتى أشكال الجرائم المنظمة على نطاق متعدد البلدان ، مثل الارهاب والاتجار الدولي بالمخدرات ، تقتضي صياغة توصيات شاملة ومنسقة وعملية للتخفيف من حدة هذه المشاكل . ومن المسلم به أن استعمال المخدرات والاتجار بها على نحو غير مشروع يمثلان آفة اجتماعية وتهديدا للمجتمع الدولي . وتتسم هذه الآفة بطابع متعدد البلدان ولذا فإن المجتمع الدولي يجب أن يتصدى لها مؤكدا بدوره على التعاون الدولي وعلى توفير الموارد المالية الكافية . وتؤيد ترينيداد وتوباغو تعزيز أنشطة الأمم المتحدة المضطلع بها في إطار البرنامج الدولي الجديد لمكافحة المخدرات . وينبغي أن يتيح هذا التطور وضع استراتيجية متسقة ومتكاملة . غير أن المؤسسة الجديدة هذه لن تكون قادرة على الحد من الاتجار المنظم والمربح بأدوات الموت والانحطاط إلا إذا زوّدت بموارد بشرية ومالية وافية .

وبالنظر إلى الآثار العالمية الخطيرة للجوانب الأخرى للنشاط الإجرامي الدولي ، فإننا نعتقد أن الأمم المتحدة يجب أن تتبع نهجا منسقا في مجالي منع الجريمة والقضاء الجنائي . وبوصف ترينيداد وتوباغو عضوا في فريق العمل الحكومي الدولي المعني بوضع برنامج دولي فعال لمنع الجريمة وللقضاء الجنائي ، الذي اجتمع

بالنمسا في آب/أغسطس الماضي ، فإنها تؤيد تأييدا كاملا التوصية الداعية إلى انشاء برنامج جديد للأمم المتحدة لمنع الجريمة وللقضاء الجنائي كيما يوفر جملة أمور منها تقديم مساعدة عملية للدول في مكافحتها للجريمة على الصعيدين الوطني والدولي . ونحن لا نستطيع أن نتحمل ، شأننا شأن الدول الصغيرة الأخرى ، مواصلة تحويل مواردها المحدودة من تنفيذ البرامج والمشاريع الانمائية إلى مكافحة موجة النشاط الاجرامي المتنامية . ولذا يدعو وفدي هذه الجمعية العامة إلى أن تدرج ضمن أولويات الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ انشاء برنامج القضاء الجنائي الجديد المقترح .

وكان السيد أ. ن. ر. روبنسون ، رئيس وزراء ترينيداد وتوباغو ، قد ذكر في الخطاب الذي ألقاه أمام الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين أنه :

"لا يمكن لدولة حرة أو عالم حر أن يستمر طويلا دون وجود ضمانات كافية

لسيادة القانون" . (A/45/PV.20 ، ص (٢)

وقد رحبت ترينيداد وتوباغو بالقرار القاضي بإعلان هذا العقد الأخير من القرن العشرين عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي . كما شعرنا بالارتياح لأنه تسنى تحديد مجالات القانون الدولي التي قد تكون مهياة للتطوير التدريجي والتدوين .

إن وفدي يؤمن ايمانا قويا بأن وضع مدونة للجرائم المعادية لسلم وأمن البشرية ، وتدوين القانون الجنائي الدولي ، وانشاء محكمة جنائية دولية ، هي المهام التي ينبغي معالجتها في وقت مبكر للغاية من هذا العقد .

لقد درست لجنة القانون الدولي بعناية في دورتها الثالثة والأربعين مشاريع المقترحات الداعية إلى انشاء محكمة جنائية دولية . وقد نادت ترينيداد وتوباغو منذ وقد طويل بأن هذه المحكمة من شأنها أن تقدم عونا فعالا للترتيبات الادارية والقضائية المحلية وأن توفر حماية أكبر لامن الدول وسيادتها ، ولا سيما الدول الصغيرة . وما زالت المناقشات تدور حول المسائل المتعلقة بالولاية القضائية وتحديد الاجراءات الجنائية . غير أن التقدم الحقيقي الذي أحرز بالفعل في وضع مشروع مدونة للجرائم المعادية لسلم الانسانية وأمنها ينبغي أن يشجع الدول على أن تولي اهتماما جادا لمقترحات وتعليقات لجنة القانون الدولي وعلى أن تيسر ، في الدورة المقبلة لتلك الهيئة ، وضع مشروع نظام أساسي لمحكمة جنائية دولية .

وأود أن أنتقل الآن إلى بند ربما تكون الأحداث المتعلقة التي وقعت في الأشهر القليلة الماضية قد أبعده عن ضمائرنا ، ولكنه بند مازالت ترينيداد وتوباغو تعتبره متسا باهمية حاسمة . إنني أشير إلى تطلع بعض الدول الصغيرة الدائم إلى تقرير المصير . ففي هذه المرحلة التاريخية الحاسمة ، التي يؤتي فيها الكفاح في سبيل الحرية شمارة في أوروبا وأماكن أخرى ، ينبغي أن نتذكر أنه ما زال يوجد ، بالرغم من التقدم المحرز في مجال إنهاء الاستعمار ، عدد من الدول التابعة الصغيرة ، وخاصة في الكاريبي والمحيط الهادئ ، التي لم تتح لها فرصة تقرير مصيرها بنفسها . ومن الجوهري أن تعامل هذه الدول بالاحترام الناشئ عن حقها في اختيار كيفية مواجهة مستقبلها . فتلک الدول تحتاج إلى معرفة أن هذه الهيئة مازالت تأخذ آمالها وتطلعاتها مأخذ الجد . كما أنها تحتاج ، كيما يسهل عليها الوقوف على الاختيارات الحكيمة ، إلى أن تزود بالمعلومات السديدة التي يجب أن تستند إليها هذه الاختيارات .

ويحدو ترينيداد وتوباغو أمل صادق في أن تسرى حياة جديدة في المناقشة المتعلقة بإنهاء الاستعمار ، وفي أن تعود كل الدول القائمة بالادارة إلى المشاركة بنشاط في عمل اللجنة المعنية حاملة معها ثروتها من المعارف والخبرات عن الصلات المتداخلة بين الاقتصاد والأمن والاستقلال في العالم الحديث . فبذلك تكون قد أسدت إلى الامم المتحدة مساعدة مؤكدة في تنفيذ مسؤوليتها عن هذه الاقاليم .

والنجاحات التي حققتها الامم المتحدة مؤخرا في بعض المناطق الاكثر تفجرا من العالم ينبغي ألا تجعلنا نركن إلى احساس زائد بالأمن . فكثير من الصراعات الاقليمية تنبع من أسباب ذات طابع محلي خالص ، ولذا فإنها ستفجر بالرغم من انتهاء التنافس بين الدولتين العظميين . إن الخلافات الاقليمية والضغائن التقليدية والاحقاد الجديدة ستظل تسهم في عدم استقرار مناطق كثيرة من العالم . ولذا فسيظل دور الامم المتحدة في صون السلم والاستقرار الدوليين دورا حيويا .

إن ترينيداد وتوباغو تعتقد أن المنظمات الاقليمية يجب أن تؤدي أيضا دورا أكبر في توقع الاضطرابات واحتواء الصراعات قبل اندلاعها . وبوسع هذه المنظمات أن

تفعل ذلك عن طريق تسهيل المصالحة بين الدول المتعددية والاسهام في اقامة أو صون أشكال الحكم الديمقراطي ، وتعزيز التغير السلمي الداخلي . ونحن نحیی في هذا الصدد التوقيع مؤخرًا على اتفاق السلم بين حكومة السلفادور وجبهة فارابونديو مارتي للتحريیر الوطني كما نرحب بالتقارب الأخير أيضا بين بليز وغواتيمالا . وحرما على صالح التعاون بين بلدان نصف الكرة الغربي نأمل أن يتسنى أيضا تطبيع العلاقات بين دولتين عضوين أخريين هما كوبا والولايات المتحدة الأمريكية .

لقد كانت ترينيداد وتوباغو ، وستظل ، ملتزمة دوما بمثل الديمقراطية وبتطبيق هذه المثل في آن واحد . ولذا فإننا ندين إدانة قوية الانقلاب العسكري الذي وقع بيوم الاثنين الماضي في هاييتي فإطاح بحكومة ذلك البلد المنتخبة دستوريا وقوض تمتع سكان هاييتي الكامل بحقوق الانسان والحريات الاساسية . ونعرب عن استيائنا مما تسبب فيه هذا الانقلاب من اهدار للأرواح وندعو إلى إعادة السلطة المنتخبة دستوريا إلى موقعها على وجه السرعة .

ومن المؤسف أنه حتى بالرغم مما يسود المناخ الدولي من تحسن وما يبهر من اتفاقات أساسية لتخفيض الأسلحة النووية ، فإن الأسلحة التقليدية والتكنولوجيا العسكرية تواصل الانتشار بسرعة . إن مشتريات بلدان العالم النامي من الأسلحة تصل إلى ٧٥ في المائة من المباع منها سنويا . وقد كان لحرب الخليج الفضل في تذكيرنا بمخاطر انتشار الأسلحة ولا سيما في المناطق المتقلبة الأحوال في العالم . وبلا شك ، يجب أن يكون هناك مصدرا أكثر صرامة لتدفقات الأسلحة وللاتفاقات الدولية التي تنظم الاتجار في الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية وتحدد منها . لذا ، تؤيد ترينيداد وتوباغو المقترح القائل بأن تنشئ الأمم المتحدة سجلا لانتقال الأسلحة .

وعلى الرغم من الإصلاحات الجذرية التي جرت في جنوب افريقيا ، مازالت الحالة في ذلك البلد تبعث على القلق . ففي الوقت الذي أصبحت فيه حماية حقوق الإنسان مشغلا رئيسيا للمجتمع الدولي لا تزال جنوب افريقيا تمارس انتهاكاتها الخطيرة في هذه المنطقة . ومازال التمييز العنصري مستمرا ومازال السجناء السياسيون ينتظرون إطلاق سراحهم وقوانين الأمن القاسية لم تلغ بعد . ومازال الحق الأساسي المتمثل في قاعدة الصوت الواحد للشخص الواحد ينكر على غالبية سكان جنوب افريقيا . لقد حرمت ترينيداد وتوباغو دوما على الالتزام بمبدأ إنهاء الفصل العنصري سلميا عن طريق المفاوضات . لذا ، يقلقها بالغ القلق تصاعد العنف في بلدان جنوب افريقيا . ويحدونا الأمل في أن يساعد اتفاق السلم الأخير في وضع حد لهذا العنف الذي يهدد بعرقلة التقدم صوب بدء المفاوضات متعددة الأطراف بشأن الإصلاح الدستوري .

لا تزال ترينيداد وتوباغو مؤيدة للعملية السلمية الجارية بقصد إقامة جنوب افريقيا موحدة ديمقراطية حرة غير عنصرية . وعلى نفس المنوال ، مازلنا مقتنعين بأن الإبقاء على الجزاءات العسكرية والاقتصادية المفروضة على جنوب افريقيا لحين استكمال التغييرات الجذرية التي لا رجعة فيها والموضحة في إعلان الأمم المتحدة لعام ١٩٨٩ المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي ، أمر من شأنه أن ييسر من عملية التغيير السلمي .

لا يكاد يوجد وجه شبه بين السياق الدولي الذي تعمل فيه الأمم المتحدة اليوم وذلك الذي كان سائدا في الأربعينات عندما انشئت هذه الهيئة العالمية . فالأمم المتحدة وآلياتها قد طورت أساسا لتستجيب لعالم يسيطر عليه تنافس الدولتين العظميين ومراعهما . وتعتقد ترينيداد وتوباغو أن الاوان قد آن لاعادة تقييم آليات هذه الهيئة العالمية بحيث يمكنها التكيف مع الظروف المتغيرة تغيرا جذريا . وتحقيقا لهذه الغاية ، لابد من تعزيز آلية الامن الجماعي للأمم المتحدة . ولابد أيضا من اعطائها أيضا القدرة على التنبؤ بانتهاكات السلم وتهديدات الامن ومنع وقوعها . وأهم من ذلك كله ، ضرورة جعل آلية منع القرار في الامم المتحدة آلية معبرة عن المصالح المشتركة لجميع أعضائها لا مجرد مصالح قلة قوية . هذا هو التحدي الاساسي الذي يواجه منظمتنا اليوم إذا ما كان لها أن تحقق نظاما عالميا أكثر توازنا وعدلا وانصافا .

#### الشيخ آل خليفة (البحرين): يطيب لي في بداية كلمتي أن أتقدم اليكم

بأصدق تهاني وفد دولة البحرين بمناسبة انتخابكم لرئاسة الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة . وإنه لمن دواعي الغبطة والسرور أن نرى دبلوماسيا مرموقا من المملكة العربية السعودية الشقيقة يتبوأ هذا المنصب الرفيع . وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على المكانة الرفيعة التي تتمتع بها المملكة العربية السعودية في العالم . وما تكنه لكم الاسرة الدولية من تقدير واحترام . ويسعدني أن أعبر عن أطيح تمنياتنا لكم بالتوفيق في إدارة أعمال هذه الدورة .

وأود هنا أن أعرب عن خالص الشكر للسيد غويدو دي ماركو لكفاءته في إدارة أعمال الجمعية العامة خلال فترة رئاسته للدورة السابقة . كما لا يفوتني أن أسجل تقديري للسيد خافيير بيريز دي كوبيار الامين العام للأمم المتحدة لجهوده الدؤوبة من أجل تعزيز دور المنظمة في الحفاظ على السلم والامن في العالم ، ولما أولاه لازمة الخليج من اهتمام صادق ، الامر الذي أكسب المنظمة الدولية القدرة على تعزيز التضامن العالمي وسيادة الشرعية الدولية .

ويسعدني أن أقدم التهاني إلى وفود جمهورية كوريا ، وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، وميكرونيزيا الاتحادية ، وجزر مارشال ، واستونيا ، ولاتفيا ، وليتوانيا لانضمامها إلى عضوية الأمم المتحدة . ونحن على ثقة من أن انضمام هذه الدول إلى منظماتنا سيساهم في تحقيق أهداف ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة .

منذ عام والاحداث في العالم تتلاحق سراعاً كالمح البحر حتى يصعب على المتتبع لها أن يتبين عمق مغزاها لأول وهلة نظراً لتشابكها وتداخلها كخيوط الظلام والنور في الساعات الأولى لبزوغ فجر يوم جديد . وإزاء هذه التطورات المذهلة أصبح مفهوم النظام العالمي الجديد حديث المنتديات الفكرية والمحافل السياسية ، خاصة بعد أن تداعت دعائم الحرب الباردة وأذنت بالافول في مستقر التاريخ . ومما لا شك فيه أن الحرب الباردة ، بتأثيراتها المختلفة ، قد منحت طابعاً لحقية من الزمن امتدت من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٩٠ . وبانتهائها أصبحت العلاقات الدولية لا تنتمي إلى نمط معين ، فلا هي ثنائية ولا هي متعددة الأقطاب . ولعل تداعي الاحداث بهذه الوتيرة يدعونا إلى التبصر وإعمال الفكر لمعرفة كنه حركة التاريخ ومساراتها لنعلم أين الطريق ، طريق المستقبل . ولا غربة في أن يقف المرء أمام تلك التحولات الكبرى باحسا عن مستقبل أفضل لم تحققه العصور الماضية ، فيطمح في انجاز مشاريع انسانية يحلم بها البشر ، ويستكشف القواسم المشتركة التي تدفع بالأمم إلى التعاون والتقارب والانسجام .

إن البشرية في هذه اللحظات التاريخية الحاسمة تحتاج إلى رؤى مستحدثة ترى العالم بعين صحيحة ، وبمنظار متعدد الأبعاد ، انطلاقاً من حقيقة مؤداها أن السياسة الدولية سوف تتمحور حول نمط جديد من العلاقات يقتضي وضع خطط متطورة للتعامل مع المعضلات الكونية المتمثلة في قضايا الأمن والبيئة والموارد الطبيعية والسكان وغيرها من القضايا التي ستشكل العوامل المؤثرة في القرن الحادي والعشرين .

وفي اعتقادنا أن بنية النظام العالمي الجديد ينبغي أن تعتمد على ثلاث ركائز أساسية هي : الأمن ، والتنمية بمختلف أوجهها ، والتفاعل والترابط الثقافي والحضاري بين دول العالم وشعوبه . ومن الضرورة بمكان أن تجمع هذه البنية المستحدثة مرجعية دولية تكون بمثابة نظام الأنظمة في إطار الأمم المتحدة .

إن نظام الأمن العالمي يجب أن يركز على محورين هامين هما : المحور الدولي والمحور الاقليمي . ولعل أهم ما يجب أن نركز عليه في المرحلة القادمة في الإطار الدولي هو تطوير مفهوم الأمن الجماعي في الأمم المتحدة الذي يقوم على دعميتين أساسيتين :

أولا ، حظر استخدام القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية مهما كانت الأسباب ، وهو ما أقرته نصوص الميثاق وفي مقدمتها الفقرة الرابعة من المادة الثانية .

ثانيا ، رد الفعل الجماعي من جانب المجتمع الدولي ممثلا في مجلس الأمن في حالات تهديد السلم أو الإخلال به أو وقوع العدوان ، وفقا للفصل السابع من الميثاق . وفي تصورنا أن تطبيق الأمن الجماعي يتطلب عدة شروط من أهمها : أولا ، النظر الى السلام على أنه كل لا يتجزأ . فتشابه العلاقات الدولية وتنوعها قد جعل نشوب حرب بين دولتين يؤثر في مصالح الدول الأخرى . وفي ظل نظام الأمن الجماعي تصبح جميع الدول ملتزمة قانونيا وأدبيا بالمساهمة في منع العدوان في أي مكان من العالم وإعادة السلم الى نصابه .

ثانيا ، حياد وموضوعية نظام الأمن الجماعي ، بمعنى أن تتخذ التدابير ضد الدولة المعتدية بغض النظر عن هويتها ، سواء أكانت قوية أم ضعيفة ، غنية أم فقيرة .

ثالثا ، عالمية العضوية في نظام الأمن الجماعي ، بحيث تشارك فيه جميع الدول المحبة للسلام على نحو يوفر له الشمولية والاستمرار .

رابعا ، ضرورة أن تكون أداة النظام لتنفيذ التدابير الجماعية ذات قوة مؤثرة وفعالة تمكنها من تحقيق الردع لكل من يفكر في العدوان ، وإيقاع الجزاء المناسب على المعتدي .

وفيما يتعلق بالمحور الاقليمي للأمن فإنه من الضروري ألا يغيب عن أنظارنا أن لكل دولة ، مهما كان حجمها أو إمكانياتها الاقتصادية ، اهتمامات أمنية حيوية

متأصلة في تاريخها وموقعها الجغرافي . كذلك فإن لكل دولة حقا شرعيا في الحفاظ على أمنها القومي . وهكذا فإننا ننظر الى مسألة الامن في منطقة الخليج برؤية متعددة الابعاد تهدف الى الاستفادة من درس الماضي ، وتلبية مقتضيات الحاضر ، وتغادي مخاطر المستقبل .

فلقد أحدث احتلال العراق لدولة الكويت الشقيقة خلا جوهريا في مفهوم الامن الاقليمي لمنطقة الخليج ، وهو ما يدعونا الى البحث بروية عن وسائل رادعة لحماية النفس من غوائل المفامرين والطامعين ، ومنعهم من زعزعة أسباب الاستقرار والامن في هذه المنطقة الحساسة من العالم . وتحضرني هنا مقولة لاحد المفكرين بأن "من لا يتعلم من ماضيه ، يظل محكوما عليه أن يعيشه مرة أخرى" . ولذا فإننا عقدنا العزم على ألا نعيش تلك التجربة المريرة مرة أخرى مهما كانت الاسباب وتحت أية ظروف .

لقد رسمت حرب تحرير الكويت علامة فارقة بين انتهاء عهد الحرب الباردة وبداية عهد النظام العالمي الجديد بدحر العدوان على الكويت انطلاقا من مبادئ الامن الجماعي . وهذا لا يعني أن مصادر التهديد واستخدام القوة قد زالت بانتهاء الحرب الباردة .

وفي هذا السياق ، فإن منظورنا للمقومات المستقبلية التي تشكل الامن الاقليمي لمنطقة الخليج هو : أولا ، درء أية أخطار أو تهديدات عسكرية قد تتعرض لها دول المنطقة وذلك من خلال ترتيبات أمنية قادرة على ردع أي معتد .

ثانيا ، العمل الجاد من أجل التنمية الشاملة بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أساس علمي سليم ، كمطلب أساسي لتحقيق الامن القومي لدول المنطقة .

ثالثا ، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، واحترام مبدأ سيادة كل دولة من دول الخليج على مواردها الطبيعية والاقتصادية .

رابعا ، الالتزام بمبدأ تسوية الخلافات بالوسائل والطرق السلمية دون سواها .

إن مفهومنا لامن الخليج يولي في نفس الوقت اهتماما واضحا للبعد الجغرافي والسياسي لمنطقة الشرق الاوسط ، إذ لا يمكن بناء دعائم أمنية فعالة على امتداد ضفاف الخليج دون أن تكون لدينا جميعا رؤية واضحة متكاملة الابعاد لقضايا الامن فسي دول الجوار الاقليمي .

لقد عبرت في الدورة السابقة عن قناعتنا بضرورة جعل الشرق الاوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وهي ، الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية . واليوم فإننا أكثر إصرارا على تحقيق هذا المطلب نظرا لإيماننا بارتباط الامن الدولي ارتباطا عضويا بمكوناته الاقليمية ، وقناعتنا بأن تعزيز الامن الاقليمي لمنطقة الشرق الاوسط ، بإخلائها تماما من أسلحة الدمار الشامل ، سيشكل مساهمة إيجابية في صيانة السلام العالمي . ومن جانب آخر ، فإن إعلان الشرق الاوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل سيوجه إهتمام دوله الى قضايا التنمية الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية ، وسيدفعها الى التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية . إن الركيزة الثانية في بنية النظام العالمي الجديد هي ارتباط التنمية والامن برابط وثيق لا انفصام له . ولم تغب عن مؤسسي الأمم المتحدة جدلية ارتباط التنمية بالسلام حيث أوضحوا مدى التلازم بينهما في نصوص الميثاق . فعندما يتزعزع السلام تتعثر خطى الشعوب نحو غد أفضل ، ويحرم الفرد من مستلزمات يومه ، وتتسع الهوة بين الفقر والغنى مما يؤدي الى تزايد مشاعر التوتر بين الدول .

إن التركيز على النواحي الاقتصادية وعلاقاتها بمشكلات السلم والامن في العالم ينبغي أن يحظى باهتمام المجتمع الدولي ، وأن تكون الدول أكثر ادراكا لمفهوم الامن الاقتصادي الجماعي . فالهدف الاساسي للتنمية هو تلبية الحاجات والطموحات الانسانية ، وإزالة أسباب حرمان الفرد من حقه في الرفاهية الاقتصادية . ومما يؤسف له أن العالم قد شهد خلال العام المنصرم انخفاضا ملحوظا في النمو الاقتصادي . كما توقعت الامانة العامة للأمم المتحدة في الدراسة الاستقصائية للأحوال الاقتصادية في العالم لعام ١٩٩١ أن يكون معدل نمو الاقتصاد العالمي صفرا لهذا العام . وفي ظل تلك المتغيرات ، فإنه

يتعين على الدول المتقدمة والنامية أن تتعاون في إطار الأمم المتحدة لتجاوز الظواهر السلبية في الاقتصاد العالمي وتنشيط النمو المتكافئ لاقتصاديات البلدان النامية لإزالة أسباب التوتر في العالم .

ومن أهم القضايا التي ترتبط بموضوع التنمية مشكلة البيئة التي بدأت تحتل موقع المدارة في قائمة الاهتمامات الدولية . فتغيير المناخ ، وتلوث الجو والبحار والمحيطات ، والتصحر ، واستنفاد طبقة الاوزون كلها ظواهر سلبية تؤثر على حاضر البشرية ومستقبلها .

ولقد أضافت الحرب في الخليج عوامل جديدة الى العبث بالبيئة حين قامت القوات العراقية بتسريب النفط الى مياه الخليج ، وإشعال الحرائق فيما يقرب من ٧٣٢ بئرا للنفط بالكويت ظلت النيران تتأجج فيها لعدة شهور ، ولا تزال مشتعلة في العديد منها حتى الآن رغم الجهود المبذولة لإخمادها\* .

---

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد تراكسلر (ايطاليا) .

ويجدونا الأمل في أن يشهد الاقتصاد العالمي وقضايا البيئة تحسناً في القريب العاجل من خلال الحوار البناء في إطار منظومة الأمم المتحدة . ولعل الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المقرر عقدها في كولومبيا في شباط/فبراير من العام المقبل ، ومؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية المقرر عقده في البرازيل في حزيران/يونيه من العام ذاته يرسيان دعائم الوفاق والتعاون الدولي لحل تلك المشاكل .

إن الركيزة الثالثة في أي نظام عالمي جديد تتمثل في ضرورة التفاعل والترابط الثقافي والحضاري بين شعوب العالم . وقد أصبح الوقت ملائماً الآن لوضع هذه القضية في مكانها الصحيح ، وتوجيه الاهتمام الى جوانبها الإنسانية المختلفة في عصر لم يعد فيه أمام البشرية من بديل للتطور والارتقاء إلا بالتعاون والانسجام بين الشعوب . وليس بخاف على المتبصر أن التاريخ في مجراه الطويل قد شهد دولا تنهار ، وحضارات تندثر بعد أن قطعت أشواطاً في التقدم والرقي . أما اليوم فإن العلم والتكنولوجيا قد ربطا الأمم في مختلف أصقاع الأرض بعضها ببعض ، ولم يعد الإنعزال ممكناً في عالم متداخل المصالح تربطه شبكة من وسائل الاتصالات الحديثة ، والشركات عبر الوطنية العملاقة التي تمتد أذرعها الى جميع بقاع المعمورة .

إن ظاهرة التباين والتمييز بين الشعوب كثيراً ما أدت على مر التاريخ الى الصراع والحروب حتى أصبح التطاحن هو السمة الغالبة لعلاقات الدول التي تحركها مصالحها الانية الضيقة . واليوم وقد غدت الحروب شراً مقبوتاً فإن هناك التزاماً علينا بضرورة إيجاد وسيلة للقضاء على الصراع المحتدم بين الثقافات والحضارات والتقريب بينها . ونظراً لأن الحروب تبدأ في عقول البشر ، لذا فإنه ينبغي بناء ثقافة السلام ، وترسيخ مفهوم الترابط بين حضارات العالم ، وإزالة أسباب الحروب من عقول البشر .

وفي هذا الوقت الذي ترنو فيه الأمم الى خلق نظام عالمي جديد يكون أكثر توازناً وعدالة فإن من الضرورة بمكان أن لا تواجه ثقافة معينة ثقافات شعوب أخرى من موقع القوة المهيمنة . ويقتضي هذا تعميق لغة الحوار بين الثقافات والحضارات الإنسانية بروح جديدة تستلهم مبدأ الترابط الثقافي المتكافئ بين أمم الأرض

قاطبة . ونحن إنما نستوحي هذا النمط في علاقات الشعوب من تعاليم القرآن الكريم الذي يحث البشرية على التآلف والتراحم في قوله تعالى :

"يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى ، وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم" (سورة الحجرات ، الآية ١٣) .

إن الاحداث التي طرأت على المسرح الدولي منذ الدورة الماضية تحمل في ثناياها مؤشرات جديدة لإيجاد حلول سلمية للعديد من القضايا والمشاكل الدولية والاقليمية في مناطق مختلفة من العالم .

ومما يستحوذ على اهتمامنا مسألة الاسرى الكويتيين المحتجزين لدى العراق ، نظرا لما تمثله من تحد لقرارات مجلس الامن والاتفاقيات الدولية . وإننا نناشد المجتمع الدولي التحرك لإيجاد حل سريع لتلك المشكلة الانسانية ، والإفراج عن هؤلاء الاسرى فورا وعودتهم الى وطنهم سالمين .

وتأتي في مقدمة القضايا الأخرى الهامة قضية الشعب الفلسطيني وما يتعرض له من شتى أنواع القمع والارهاب من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلية . إن جوهر عملية السلام في الشرق الاوسط يتمثل في ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير . لذا فإننا ندعو مجلس الامن الى فرض الشرعية الدولية ، والعمل على صياغة أسس السلام بين جميع الاطراف المعنية بالصراع العربي الاسرائيلي ، واتخاذ موقف دولي حازم وجاد لإرغام اسرائيل على القبول بحل شامل وعادل للقضية الفلسطينية ، طبقا لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة ، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني ، مع التأكيد على ضرورة انسحاب قوات الاحتلال الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية المحتلة ، بما في ذلك القدس الشريف والجنوب اللبناني والجولان العربية السورية .

ونأمل أن تؤدي المبادرة الامريكية الراهنة والجهود الأخرى المبذولة على الساحة الدولية الى تهيئة المناخ المناسب لعقد مؤتمر السلام والتوصل الى حل عادل ودائم لقضية الشرق الاوسط .

وفيما يتعلق بلبنان فإننا ندعو المجتمع الدولي الى دعم القرارات والاجراءات التي اتخذتها حكومته على طريق تثبيت الشرعية اللبنانية . كما نناشد مجلس الامن

العمل على تنفيذ قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) بانسحاب القوات الاسرائيلية ، وتأمين عودة سلطة الدولة اللبنانية وبسطها لسيادتها على الجنوب اللبناني .

أما بالنسبة للوضع في جنوب افريقيا فقد شهد هذا العام خطوات إيجابية نحو إلغاء سياسة الفصل العنصري . ونأمل أن يعقب ذلك القضاء الكامل على مختلف مظاهر التمييز العنصري ، وإعادة الحقوق السياسية والدستورية للأغلبية السوداء في جنوب افريقيا .

وفيما يختص بالمشكلة القبرصية ، فإننا نأمل أن يتم إحراز تقدم في الحوار بين الطائفتين القبرصيتين برعاية الأمين العام للأمم المتحدة لتحقيق لقبرص وحدتها . إننا نتطلع الى تكاتف دول العالم مع بعضها البعض من خلال الأمم المتحدة ، وأن يمتد تعاونها في المجالات السلمية متخطيا كل العوائق والحواجز حتى يتعزز التضامن الدولي ، ويسود التآلف بين شعوب العالم . فالعوائق على اختلاف أنواعها لم تستطع أن تحول دون انتشار العلم في جميع بقاع العالم ، إذ يسجل التاريخ أن العلم والمعرفة لا يمكن عزلهما أو جعلهما حكرا على منطقة معينة أو دولة واحدة دون سواها . لقد أصبح العالم وحدة مترابطة بفضل الثورة التكنولوجية التي مكنت الإنسان من اجتياز تلك الحواجز . وبذلك كان للتقدم التكنولوجي تأثير بعيد المدى في التقريب بين الشعوب بحيث أصبح كل شعب يشعر بأنه جزء لا يتجزأ من مجتمع كبير مترابط ، وأن مصالحه تتأثر بما يحدث لغيره من الشعوب .

وعلى صعيد العلاقات الدولية ، فإن الأمم المتحدة تعد بحق أهم مظاهر هذا العصر وإحدى علاماته البارزة . وكلما سارت هذه المنظمة الدولية في الطريق المرسوم لها قويت أواصر الترابط بين الدول ، واشتد إحساس الشعوب باندماج مصالحها .

إن بقاء الأمم المتحدة كصرح للسلام العالمي ، واستمرارها في أداء رسالتها ، لم يعد رهنا بإرادة دولة أو عدد من الدول فحسب ، بل أصبح نابعا من الرسالة النبيلة التي تحملها ، والأعمال العظيمة المنوطة بها والتي تتسع يوما بعد يوم لتشمل مختلف المجالات كوسائل للتقريب بين الدول ، وحفظ السلام ، وتحقيق رفاهية شعوب العالم .

السيد ليفي (إسرائيل) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اسمحوا لي بأن

أبدأ بتهنئة السفير الشهابي على انتخابه لمنصب رئيس الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة ، التي آمل أن تكمل بالنجاح . وأنتهز هذه الفرصة أيضا لاهنئ الأمين العام ، السيد خافيير بيريز دي كويار ، على مساعيه وإسهامه القيم في تعزيز السلم العالمي والتفاهم فيما بين الأمم .

وفي هذه الحقبة التي تتسم بالتطلعات المتزايدة نحو الحرية والسلم بين الأمم ، نجد أن خطر الطغيان لم يختفِ بعد من العالم . فهذه الجمعية تلتقي في أعقاب أزمتين عرّضتا للخطر الحريات الإنسانية وأشارتا انشغالا عميقا في جميع أنحاء المجتمع الدولي المستنير . ولا شك أن المؤرخين سيلقون مزيدا من الضوء في المستقبل على هذين الفصلين الكئيبين في السنوات الأخيرة من هذا القرن من المنظور اللائق . ولكننا نحن ، ممثلي الحكومات ، ليس لدينا الوقت الذي يسمح لنا بترد الوقوف موقف المتفرج السلبي من الأحداث ، كما يستطيع المؤرخون .

إننا نضع التاريخ ، ولا نكتبه ، إنما نضع التاريخ هنا والآن . إذ يقع على عاتقنا ، نحن ممثلي الحكومات المسؤولة ، تشكيل الأحداث الراهنة بروح من الاحترام للقيم التي تمثلها نظمنا الديمقراطية ، وبتطلع إلى نظام عالمي يقوم على حريات عالمية .

إننا ينبغي أن نستخلص النتائج السليمة ، وأن نطبق دروس أزمتي السنة الماضية ، وأن نسلم للإنسانية جمعاء مدونة سلوك تكفل أن عالمنا لن يتعرض بعد الآن لانفجارات الطغيان الجنونية . وإن الدرس المستفاد من الأزمتين الأخيرتين مفاده أن هناك رابطة لا شك فيها فيما بين طبيعة النظم السياسية وسلم واستقرار العالم .

تقوم الحكومة الديمقراطية على الاعتراف بالحريات المدنية وعلى احترام سيادة الأمم الأخرى . إن الديمقراطية شرط طبيعي لقيام مجتمع سليم . وهي النظام المفضل للإنسانية جمعاء ، لو كانت حرة في الاختيار . لقد ولد الإنسان ليكون حرا . إن الحرية جزء من طبيعته الحقيقية . لقد ولد الإنسان ليعيش ، لا ليخوض الحروب . ليبني ، لا ليدمر . إن روح الحرية راسخة في الفكر الإنساني وقانون الفاب غريب عليه .

وهنا يكمن تفوق الإنسان على المخلوقات التي لا تمتلك القدرة على الاختيار . "عش ودع الآخرين يعيشون" هذا هو صوت العقل الإنساني . "عندما ينقذ فرد حياة إنسان فكأنه قد أنقذ الإنسانية جمعاء" ، هذه حكمة يهودية قديمة .

وهذه الحقائق الأساسية الواضحة برزت إلى مكان الصدارة أثناء السنوات الأخيرة ، عندما بزغ فجر جديد في الاتحاد السوفياتي وفي بلدان أوروبا الشرقية . لم تستطع سبعون سنة من نظام قمعي أن تقمع روح الحرية في الإنسان . وقد انطلقت تلك الروح من جديد وحطمت أغلالها بعد ثلاثة أجيال من الحرمان من الاستقلال . والآن بعد أن انطلقت رياح الحرية لن تستطيع قوة على الأرض مهما كانت أن تعيدها إلى الأسر .

لقد رأينا هذا بأعيننا في ٧٠ ساعة من الانقلاب الفاشل في الاتحاد السوفياتي . وقد استطعنا التنبؤ بنهاية ذلك الانقلاب منذ اللحظة الأولى التي خرجت فيها مجموعة صغيرة من المواطنين لأول مرة في شوارع موسكو لمواجهة الدبابات المقتربة . لقد وقفوا في مواجهتها عزلاً كما لو كانوا راية من البشر ، ولم يطلق الجنود النيران . وأمسك الجيش عن إطلاق النيران ، في مواجهة روح الحرية التي امتدت جذورها حتى في صفوفه . وعندما علت أنغام الحرية ، صمتت البنادق .

ذلك هو الدرس الذي استخلصه العالم من أزمة آب/أغسطس ١٩٩١ . إلا أنه قد تعلم درساً مريراً وسريعاً آخر من أزمة الخليج الفارسي في آب/أغسطس ١٩٩٠ . لقد تعلم مدى ما ينطوي عليه القيام طوال سنوات ودون أية قيود بإمداد نظام دكتاتوري بكميات هائلة من الأسلحة من قصر النظر . وقد تعلم كم هو مغرر أن تقتن القوة العسكرية بانتفاء الوازع المانع من استخدامها . إن الحرباء التي شُده بها العالم المستنير برمته قد تحولت إلى أفعى ضخمة مميتة التفت حول عنق البشرية .

وإن موجات الدخان الأسود الكثيف التي ارتفعت من مئات آبار النفط في صحراء الكويت إنما هي صورة حية وملموسة للمارد الشرير الذي انطلق من القمقم ، قاذفاً بغمامة ضخمة قاتمة وكثيفة على جميع القارات . لقد أظهر الطغيان - والطاغية - حيوية لم يكن يحلم بها أحد .

لم يختفِ صدام حسين من المسرح العالمي . ولم ينبذه شعبه المهزوم . وقد قمعت الثورة الكردية بوحشية ، تاركة في أعقابها مئات الآلاف من اللاجئين المشردين . وإن حجم القوة العسكرية التي احتفظ بها صدام حسين يتكشف الآن بوصفه تهديدا متجددا وحقيقيا للمنطقة .

ولا يزال الطاغية العراقي يتآمر على العالم ويخدعه . وقد كشفت لجان تفتيش الأمم المتحدة ، الواحدة تلو الأخرى ، أكاذيبه ، وكشفت المخزون المخبأ من الأسلحة غير التقليدية التي حاول إخفاءها . إن صدام حسين يحاول إبقاء العالم على جهله بقوته العسكرية المتجددة ، ولكن العالم ، تحت القيادة الحازمة للولايات المتحدة ، لن يغمض عينيه عن الحقائق ، ولن يسمح لطفيان صدام حسين بالبقاء .

وقد حذرت ، في أيلول/سبتمبر الماضي ، من على هذه المنصة ، بأن إسرائيل توشك أن تصبح هدفا لهجمات صدام حسين في حرب لا دخل لها فيها ، وليست طرفا فيها . وبالفعل ، تعرضت إسرائيل لهجمات الصواريخ . وقد ضغطت على أمنائها وأطبقت بإحكام على قبضة يدها محجمة عن القيام بأي هجوم مضاد ، كيلا تخل بالتحالف الدولي . وقد تفهم المجتمع الدولي موقف إسرائيل ، قلعة الديمقراطية الحقيقية في منطقة خطيرة وعنيفة . وقد جعلت أحداث السنة الماضية الدول المستنيرة على نطاق العالم أجمع تعيد تقييم طبيعة الصراع العربي الإسرائيلي في ضوء هذا المنظور السياسي والتاريخي السليم .

واليوم ، يدرك الكثير من البلدان أن الأسباب الأساسية لهذا الصراع المبرر ، الذي مضت عليه عقود ، تكمن في رفض الدول العربية - باستثناء مصر - الاعتراف بوجود إسرائيل والقبول باستقلالها وسيادتها . وهذا التعتن إنما هو مصدر الحروب التي فرضت على إسرائيل .

وقد ثبت بوضوح أن إسرائيل البلد الوحيد في العالم الذي يتعرض بقاءه لخطر حقيقي ملموس دائم - خطر جلب عليها ستة حروب في العقود الأربعة من وجودها . وقد بدأت الدول التي خاضت بنفسها أزمة الخليج تفهم الآن ، وربما للمرة الأولى ، منطق إصرار إسرائيل على سلام يكفل أمنها ورفاهية سكانها .

وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، قدمنا صيغة مدمجة مؤلفة من خمسة مبادئ ترمي إلى النهوض بعملية السلم : أولاً ، إنهاء حالة الحرب بين الدول العربية وإسرائيل ، بغية التوقيع على معاهدة سلام ؛ ثانياً ، تخفيض سباق التسلح ومراقبته ؛ ثالثاً ، إجراء مفاوضات مباشرة ، دون شروط مسبقة ، بين إسرائيل وجيرانها ، بغية التوقيع على اتفاقات سلام بين إسرائيل وكل واحدة من الدول العربية ؛ رابعاً ، البدء في الآن نفسه بحل المشكلة الفلسطينية على خطوات نخطوها نحن وسكان يهودا والسامرة وغزة ، ضمن إطار مشترك مع الأردن ؛ خامساً ، إعداد برامج مشتركة للتنمية الإقليمية ، بمساعدة دولية ، في مجالات مثل المياه ، والبيئة ، والطاقة الكهربائية ، والطاقة الشمسية ، والزراعة ، والصحة ، والمواصلات ، والهيكل الأساسية . وقد عززت هذه المبادئ أسس عملية السلام التي انخرطنا فيها منذ وقف إطلاق النار في الخليج .

لقد سعت إسرائيل بدأب منذ إنشائها إلى التحدث مع جيرانها حديث السلام . ففي أعقاب كل حرب من الحروب التي فرضت علينا كانت إسرائيل تتناهد الدول العربية إجراء مباحثات مباشرة معها ، دون شروط مسبقة ، من أجل التوصل إلى سلم حقيقي ودائم . ويبدو أن هذا النداء سيستجاب إليه الآن في نهاية المطاف . فبعد أسابيع قليلة سنلتقي ، كما آمل ، مع جيراننا في مباحثات وجها لوجه بغية وضع الأسس لمستقبل أفضل لشعوبنا وأجيالنا المقبلة . إن إسرائيل على اقتناع بأن معاناة منطقتنا

التي مزقتها الحروب ستأتي نهايتها لا بسبب توازن الرعب ، وإنما نتيجة للفوائد التي يجلبها السلام .

لقد جلب سباق التسلح المرير في الخليج والشرق الأوسط مآسٍ كثيرة لشعوب المنطقة . وهو مسؤول عن فقر وبؤس ملايين البشر وعن الحروب التي نشبت في منطقتنا المرة تلو الأخرى في النصف الثاني من هذا القرن . ويبدد سباق التسلح موارد مختلف الدول بما يضّر برفاهية مواطنيها . وإن الوسائل القادرة على إلحاق الدمار التي يكتسبها الدكتاتوريون عديمو الرأفة ، بما لديهم من طموحات لا حد لها ، إنما تشكل وصفاً أكيدة لاندلاع الحروب .

لقد خبرت منطقتنا أيضاً استعمال الأسلحة الكيميائية ، التي استخدمها صدام حسين ضد شعبه فضلاً عن أعدائه الإيرانيين . وإن القضاء على الأسلحة الكيميائية في كل مكان ، وفي الشرق الأوسط بشكل خاص ، يكتسي أهمية قصوى . ولهذا السبب وافقت إسرائيل على أن تصبح طرفاً في معاهدة القضاء على الأسلحة الكيميائية ، مع التمسك بمبدأ الشمولية . فمن أجل أن تكون الاتفاقية فعالة يتعين على جميع دول المنطقة أن تصبح أطرافاً فيها .

إن تعبير "أسلحة التدمير الشامل" ليس مجرد مصطلح فني . فكل نوع من الأسلحة يترتب عليه خطر الدمار العشوائي لأعداد كبيرة من البشر - بما في ذلك الأسلحة التقليدية - يدخل ، في رأينا ، في فئة "أسلحة التدمير الشامل" . ولذلك يجب أن تكون الأسلحة التقليدية مشمولة أيضاً في عملية تحديد الأسلحة .

وفي عشية انعقاد مؤتمر سلام إقليمي ، أوجه من هذا المنبر نداءً إلى قيادة الدول العربية . أقول لهم أوقفوا سباق التسلح الجنوني في أسلحة الفناء . تخلّوا عن كل النزوات المدمرة . ضعوا حداً للكراهية العمياء . لا تبددوا مواردكم . ولا تستعوضوا عن فرصة التقدم والرفاه لبلدانكم بالحلم الوهمي بتدمير إسرائيل .

إن إسرائيل تستمد قوتها من حقها التاريخي والأخلاقي في العيش بأمان في بلدها . امضوا معنا على طريق السلام . فكروا بأطفالكم ، كما نفكر نحن بأطفالنا . إنهم لم يولدوا من أجل الحرب ، ومن أجل أن يُقتلوا ، بل من أجل أن يعيشوا .

إن التغييرات البعيدة الأثر التي حدثت في الصراع بين الكتلتين في العالم رافقتها أيضا تغييرات إيجابية في افريقيا . فقد انتهت بعض الحروب الداخلية ، والحروب الأخرى توشك ، حسبما نأمل ، على الانتهاء . واكتملت عملية نيل الدول الافريقية لاستقلالها . ويقترب نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا من الانتهاء . وهبت رياح الديمقراطية على الكثير من الدول الافريقية ، لتلهم تطورها التقدمي .

ولكن أحوال الجوع والوباء والبؤس لا تزال تتزايد باستمرار في الكثير من دول العالم الثالث ، وفي افريقيا بشكل خاص . وقد أدت معدلات الولادة المتزايدة إلى انفجار سكاني مما تسبب في تفاقم العجز في المواد الغذائية الأساسية . وقد انتشرت الصحراء في مناطق واسعة من الأراضي الفلاحية والمراعي . ويقع مئات الآلاف من الناس ضحية للمجاعة والوبئة .

إن هذا كله يحدث في نهاية القرن العشرين ، القرن الذي شهد منجزات لم يسبق لها مثيل في مجالات العلم والتكنولوجيا والطب . وفي عصر كهذا العصر الذي تنظم فيه الخطوط الفاصلة بين الشرق والغرب ، يتعين على البلدان النامية أن تسعى إلى راب الفجوات الكبيرة بين مستويات المعيشة في نصف الكرة الشمالي ونصفها الجنوبي . ويجب علينا بصورة خاصة أن نغير أذننا صاغية للنداءات الممزقة للقلوب المتصاعدة من القارة الافريقية من أجل تقديم المساعدة .

إن إسرائيل بلد صغير ، فقير في موارده الطبيعية وشرواته المادية ، ولكن لديه إيمانه . إنه يواجه تحديا كبيرا يتمثل في استيعاب مئات الآلاف في كل عام من المهاجرين الجدد الذين يتدفقون عليه من بلدان كثيرة .

بيد أن اسرائيل ، في عملية بناء المجتمع الجديد وتطوير اقتصادها ، قد اكتسبت عبر السنوات الأربعين الماضية معرفة وخبرة لا بأس بها في الزراعة والتكنولوجيا والطب والعلوم وكذلك في التنظيم والإدارة . وقد وضعت اسرائيل معرفتها منذ سنوات عديدة تحت تصرف البلدان النامية . وقد تجلت نتيجة هذه المهمة التسيي عاهدنا أنفسنا على القيام بها في عقود من التعاون والمساعدة لـ ٩٦ بلداً .

لقد شهدنا في اسرائيل منذ عدة أجيال تجدداً لحياة أمة جاءت إلى العالم بقيم السلم والحرية والعدالة . وهذه المبادئ هي جوهر شريعة الشعب اليهودي ورسالته العالمية .

إن الشعب اليهودي هو الشعب الوحيد الذي نُفي المرة تلو المرة ، ولكن شقيقه بعودته إلى وطنه لم تتزعزع . وفي كل مرة ، كانت البشرية تستفيد من الارصدة الروحية وقيم العدالة التي ترافق تجدد حياة الشعب اليهودي في أرض أجداده . والعودة إلى صهيون في عصرنا ، وهي هدف الحركة الصهيونية ، قد أدت إلى تجمع الشعب اليهودي من جميع أرجاء العالم في اسرائيل . وفي كل مكان يشتد فيه الطغيان ويضطهد فيه قومنا ، تأتي المساعدة من اسرائيل ، لإعادتهم إلى وطنهم القومي في كنف الحرية والامن . وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية ، استقبلت اسرائيل مئات الآلاف من اخوتنا الذين نجوا في أوروبا فضلا عن مئات الآلاف من القادمين من البلدان العربية وأماكن أخرى ، هرباً من التمييز والاضطهاد .

وفي هذه الايام نشهد ظاهرة تشير المشاعر العميقة لضخامتها ، ألا وهي عودة اليهود من الاتحاد السوفياتي ومن اشيوبيا إلى أرض أجدادهم . إن الحركة الصهيونية لا تميز على أساس اللون . فالتمييز بين الالوان غريب على الصهيونية . ولهذا شبت أن الصهيونية نموذج مثالي للتسامح والليبرالية .

في الاسبوع الماضي ناشد الرئيس بوش هذه الجمعية أن تلغي القرار البقيض والمقيت الذي يساوي بين الصهيونية والعنصرية . وقد أحسن الرئيس وصف الطابع الفريد للحركة الصهيونية وقيمها الروحية والانسانية . ونجد أن عددا متزايدا من ممثلي الأمم ينضم إلى هذا النداء ، استرشادا بهذه الحقيقة التاريخية العظيمة . وسيظل هذا

النداء يتردد في هذه القاعة وخارجها حتى يأتي اليوم الذي يلغى فيه ، في المستقبل القريب ، ذلك القرار الذي يشكل افتراء على هذه المنظمة ووصمة عار على جبينها .

تقف هذه الدورة على عتبة أمل جديد . فالبحر في جميع أنحاء العالم تواقسون إلى انتهاء شظف العيش والمعاناة وبدء عصر حافل بالأمل والخير في نهاية المطاف . وبالنسبة للشعب اليهودي بدوره ، إنها أيضا بداية لعام جديد ، عندما نتبادل المباركة التقليدية ونقول :

"فليأخذ العام المنصرم معه لعناته ، وليأت العام الجديد ببركاته للبشرية جمعاء" .

السيد رحمان (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أمثل أمام

هذه الجمعية بشعور من الفخر والتواضع . أشعر بالفخر لأنني أمثل حكومة منتخبة بحرية ومزودة بولاية من شعب يشعر بالانتعاش والكرامة لكونه قد أطاح بنظام متسلط مترسخ ، وأشعر بالتواضع لأنني أمثل بلدا حديث العهد نسبيا على الساحة العالمية ولا تزال تحقق به مشاكل التخلف .

فما هي الرسالة التي يمكن أن أنقلها إلى هذه الهيئة العالمية ذات المغزى في فترات التغير السريع التي يشهدها عصرنا والتي يمكن أن تسهم اسهاما مفيدا في تحقيق أهدافها النبيلة المتمثلة في السلم والعدالة والتنمية ؟

مما يشجعني أن بنغلاديش تنتمي إلى نفس الفئة التي تشكل الجزء الكبير من سكان العالم وأغلبية الدول الاعضاء . والنظام العالمي الجديد الذي نستهدفه جميعا لا يمكن أن يتحقق دون تناول جميع المشاكل التي تواجهنا ودون إبراز آمالنا وتطلعاتنا في عملية صنع القرار العالمية .

وقبل المضي في بياني ، أود أن أعبر عن مدى سروري لرؤية السفير سمير الشهابي يترأس الدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة ، لا لمهارته المعروفة وقدراته فحسب وإنما أيضا لأنه ينتمي إلى بلد تربطنا بها علاقات ودية وأخوية إلى أبعد الحدود . ونحن مدينون ، كعهدنا دائما ، لأميننا العام لما يبديه من حسن البصيرة ولمساعيه الدؤوبة على مدى عقد كامل خدمة لقضية السلم . ونشيد به أيما إشادة .

كما أريد أن أرحب ترحيبا حارا بالامم السبع الجديدة التي انضمت إلى هذه المنظمة . وإننا نتطلع إلى العمل بتعاون وثيق مع ممثلي الكوريثين ، وجزر مارشال ، وميكرونيزيا وامتونيا ولاتفيا وليتوانيا .

وفي رأينا أن التجربة العظيمة التي نسميها الامم المتحدة إنما تنصبّ أو ينبغي أن تنصبّ على البشر . فتطلّع البشر إلى السلم والاحترام والكرامة والتسامح وحسن الجوار والتقدم الاجتماعي ونوعية أفضل من الحياة في كنف المزيد من الحرية هي العناصر الحيوية التي أدرجها الآباء المؤسسون في ديباجة ميثاق الامم المتحدة . وهي تشكل جوهر المشاركة والتضامن الإنساني والتكافل الذي يعطي معنى للعبارة الواردة في مستهل الميثاق ، "نحن شعوب الامم المتحدة" .

ومن دواعي الأسف أن هذه الحقيقة وهذه العناصر ضاعت معالمها عندما انصرف العالم إلى التعامل مع الحتميات المباشرة لتنافس الدول العظمى ، ألا وهي الصراعات الإقليمية وانقسام الأيديولوجيات وسباق التسلح المدمر للذات والذي أذكت نيرانه تلك الدول . وأصبحت النخبة الحاكمة في مختلف البلدان تتستر وراء مذهبي سيادة الدولة والولاية الداخلية لكي تحد من وصول الأفراد إلى المحافل العالمية . وفي أكثر الأحيان طُمست تصورات الشعوب وأولوياتها وتطلعاتها أو نُسيت تماما .

والخطر الذي يشكله ذلك أصبح الآن واضحا كل الوضوح . فالتنافس القومية والإثنية والطائفية والثقافية عادت إلى الظهور بعنف ، وتولدت قوى مركزية طاردة شديدة ، وقوى أخرى ، لتهدد الحدود الراسخة وتطلق العنان للتعصب والتطرف والعنف في بلدان ومناطق عديدة ، مما دفع بأعداد لم يسبق لها مثيل من المذعورين والضعفاء في أوروبا وآسيا وأفريقيا إلى الهرب عبر الحدود الوطنية فرارا من القهر والتمييز والحروب الأهلية . وكان الحرمان الاقتصادي والاجتماعي المحرك الأول للشقاق الذي أدى إلى الشعور بالاغتراب والعداء فيما بين الدول وفي داخل الدولة الواحدة . والفقر والتخلص العشوائي من النفايات دُمرا للنظم الأيكولوجية في العالم أجمع . وغزت المخدرات والارهاب كل المجتمعات . والادهى من ذلك أن موارد طائلة ما زالت تخصص لوسائل التدمير .

ولكن هذه الحقائق تقابلها في الكفة الأخرى من الميزان دوافع ايجابية تنبع من الطاقة الحقيقية الكامنة في الناس على العمل من أجل خير العالم . وقد سنحت الآن فرصة نادرة لأن نكفل ترجيح كفة منافع التضامن والتعاون الإنسانيين على العوامل السلبية . وهناك الآن وعي متزايد بقيمة تكافلنا الحقيقي . وهذا لا ينطلق من أية رؤية مثالية لحكومة عالمية ، وإنما ينطلق من إدراك عملي بأن العلم والتكنولوجيا أغلقا فجوة الإعلام والاتصال ، وأن قوى الاقتصاد والسوق وتحركات رأس المال والتجارة والأيدي العاملة بصفة خاصة ، ربطت بيننا بلا رجعة .

وهناك فرصة حقيقية متاحة اليوم لتحقيق الأمن المشترك والجماعي بتشجيع الوفاء بوعود الميثاق والنهوض بنزع السلاح النووي والتقليدي في جميع المناطق

وما ينجم عنه من غنائم السلم ، واحتواء الثقافة الحربية والشعور المتهوس بالافتقار إلى الأمن النسبي ، وذلك بالاعتماد على القوة الاقتصادية والتماسك الاجتماعي .

إلا أن كل هذه الانجازات ستظل مجرد آمال وتطلعات ما لم نبدأ بالبداية - وهي حالة الإنسان . وهناك وعي متجدد بأنه ما من كيان اجتماعي أو سياسي يمكن - أو يصح - أن يدوم ما لم يحترم كرامة الإنسان الفرد وقيمه ، وتساوي الحقوق بين الرجال والنساء ، وفيما بين الأمم كبيرها وصغيرها . لم تعد حقوق الإنسان مجرد موضوع ثانوي ، فقد احتلت الآن مكان الصدارة في الشؤون العالمية . ولم يعد من المموج أن نردد القول بأن قوة حبل مجتمعنا العالمي إنما تُقاس بقوة أضعف خيوطه . والقوة الحقيقية للمجتمع - القوة التي أنارت الحضارة الإنسانية ، هي روح الإنسان التي لا تُقهر .

وفي بنغلاديش تعلمنا درسا أسى : لا يوجد طريق مختصر لتحقيق التقدم ، أيّا كان مستوى موثوقية أصدقائنا أو درجة سخائم . وسواء تعلّق الأمر بالحصول على الحرية والتخلص من القهر السياسي ، أو الدفاع عن حقوق الإنسان ، أو التماس التحرر الاقتصادي والاجتماعي ، فإن أي بلد لا بدّ أن يعتمد على نفسه في النهاية . ليس هناك بديل لأن تتصرف الشعوب بنفسها . ونسج الاعتماد على الذات لا يكون محبوبا بإحكام إلا بفعل خيوط ثلاثة : الديمقراطية والتنمية والإنسان .

أما بالنسبة لنا ، فإن خيار الديمقراطية لم يكن أساسه صلاح النظام ، فهذا شيء قابل للأخذ والرد ، ولكنه انطلق من شرور الديكتاتورية الذي هو أمر مؤكد لا نقاش فيه . إن النظام السابق الذي استولى على السلطة دون وجه حق كان محكوما عليه بالعزلة والغسل النهائي ، لأن سياساته أصيبت بالشلل بحكم افتقاره إلى الشرعية . وقد ثبت أن محاولات تجاوز ولاية الشعب عن طريق الرشاوي والحيل الممطنة عديمة الجدوى . وانغضت أساليب حرف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية لتلبية نزوات النخبة الحاكمة والحفاظ على سلطاتها وامتيازاتها . كان الفساد متفشيا على جميع المستويات . وعمّ الحرمان تحت ستار مشاريع مرثية عظيمة . وكانت النتيجة الحتمية تباعدا وغربة بين الحكومة والشعب وتهميش قطاعات مختلفة من المجتمع . وأصبح المعوزون بعيدين كل البعد عن تناول أي تنمية .

وتكررت تجربة بنغلاديش في بلدان أخرى ، الواحد تلو الآخر . ثم تفجرت الاسطورة القائلة بأن الحكومة المتسلطة هي وحدها القادرة على ضمان الكفاءة واتخاذ الخطوات الجسورة والحاسمة . واتضح الآن أنه دون مشاركة الجماهير في اتخاذ القرار ، ودون وجود شفافية وإحساس بالمسؤولية وتوفر إمكانية المحاسبة ، وهو ما تمثله الديمقراطية ، لا يمكن ترجمة النمو الاقتصادي والقيم الجوهرية للمجتمع وأولوياته إلى واقع ملموس . لقد كان طريقنا إلى الديمقراطية طويلا وشاقا ، ولكن عزائنا في هذه المسيرة قوتها إنجازات ملموسة . وقد مكنتنا المقاومة العنيدة ، وصحوة الجماهير ، والاتفاق التاريخي بين جميع أحزاب المعارضة الرئيسية على ضرورة استعادة الديمقراطية ، من الاستعاضة عن الديكتاتورية الراسخة بحكومة انتقالية محايدة مكلفة بمهمة وحيدة هي عقد انتخابات ديمقراطية .

وقد اعترف العالم أجمع بأن الانتخابات التي أجريت في غضون فترة التسعين يوما التي ينص عليها الدستور ، كانت نموذجا مثاليا على التعبير الديمقراطي السلمي ، على الرغم من الشكوك العميقة التي كانت قائمة في إمكانية إجراء انتخابات حرة ونزيهة وناجحة ، بالنظر إلى الحدود الزمنية الضيقة ، والحاجة إلى وضع اجراءات مقبولة تشمل هذا العدد الهائل من الناخبين البالغ ٣٠ مليونا ، ووجود تاريخ قديم حافل بأمثلة العنف والغش والتلاعب بالاصوات .

اعتقد الكثيرون أن الحكومة الجديدة ستسعى هي الأخرى إلى تجميع السلطة في يدها . إلا أنه بفضل توافق الآراء الذي أمكن تحقيقه بين جميع الأحزاب حدث تحول تاريخي من نظام الحكم الرئاسي إلى نظام الحكم البرلماني لكبح أي اتجاه من هذا القبيل .

وقد أقر هذا التغيير الآن في استفتاء عام أجري على مستوى البلد كله . وفي الوقت ذاته يتابع البرلمان مهمة إقرار الضوابط ، وإلغاء القوانين السيئة وتعزيز حكم القانون ورفع القيود عن الصحافة .

وهذه المقدمة لإرساء الديمقراطية تبدو أروع فأروع على ضوء الازمة الملتهمة التي تواجهها الأمة . لقد اعتقد الكثيرون أن الحكومة الجديدة لن تكون قادرة على التصدي للأثر المضاعف الذي خلفته أعقاب حرب الخليج وكارثة إعصار نيسان/ابريل ١٩٩١ المدمر أو حتى للبقاء بعدها .

مع هذا ، جرى التغلب على ذلك أيضا بالإقدام والعزم ، وبمساعدة إنسانية تلقائية من الخارج ، وبشجاعة وتكيف شعبنا .

وبالفعل ، فإن الأيام المائتين التي قضتها الحكومة في السلطة أثبتت إيماننا بقدرتنا على البناء على أسس الديمقراطية . لقد عززت إيماننا بأن حلول مشاكل الديمقراطية تتطلب مزيدا من الديمقراطية . وهذا صحيح ، لأن شعبنا أظهر أن هناك إمكانيات غير عادية في أفراد العاديين . إنه لا يزال يمثل قوتنا الحقيقية التي اختبرت وتقفّت نتيجة لمحن متكررة .

إن خبرتنا أكدت حقائق أساسية معينة . بغير الديمقراطية لا يمكن لقدرة شعب على إحراز التقدم الاجتماعي والاقتصادي أن تزدهر . وبالمثل بغير مستويات معيشة محسنة ورؤية للمستقبل يمكنها أن تبقى على الأمل فإن الديمقراطية تذبل . وحقوق الإنسان تصبح لا مغزى لها في وجه القيود التي يفرضها الفقر والجوع والمرض والامية . وما من حق يمكن أن يتقدم على إصلاح هذه الظروف .

وبالنسبة لبنغلاديش ، إن الكفاح ضد الفقر والخطوات نحو إطلاق النمو لا تزال هي التحدي الأول لتعزيز الديمقراطية . وفي هذه المهمة ، لا يمكننا أن نتبع نمودجا جامدا أو وصفة معينة . وإنما يجب عليها أن نخط مسارنا .

إن المهمة التي تقع أمامنا كبيرة . إن الفقر ، والنمو السكاني السريع ، والتدهور البيئي تهدد إمكانيات شعبنا وتنميته . إنها تتراكم على اقتصاد ذي قاعدة موارد ضيقة وإنتاجية ضعيفة ومدخرات قليلة يملكها نقص رأس المال والتكنولوجيا والقوى البشرية الماهرة . إن نصف السكان محبوس هنا تحت حد الفقر ، و ٨٠ في المائة منهم يعملون في قطاع غير رسمي يدر دخولا منخفضة . والنمو السنوي لدخل الفرد ظل عند مستوى ٠,٥ في المائة طوال عشرين عاما . هذه الأرقام وحدها تبين محنة الفقير تماما الذي فاتته فرصة التنمية منذ زمن طويل .

ومما يسرنا أن الفقراء أثبتوا أنهم مجموعة كفؤة يوفرون لنا الفرصة لتحقيق إنتاجيتهم وطاقاتهم الخلاقة . وأحد الأدلة أنه رغم هذه القيود فإن روح الحرية لم تضعف بل على العكس من ذلك أصبحت لها .

إن الديمقراطية أثرت على بعض المفاهيم الرئيسية التي أثرت على بحث حكومة بلادي عن إجراء علاجي لمشاكل التنمية . لقد اتخذنا خطوات متسقة لتوفير بيئة سياسية داعمة تسمح لنا بالتحرك تدريجيا تجاه حرية الاقتصاد السوقي . يوجد اعتراف حيوي بأنه إذا كان للحكومات أن تنجح ، يجب عليها أن تُزيد الانتاجية بتقليل تدخلها ، وأن تسمح بالتنافس للتحكم في الاسعار ، وأن تركز على نوعية الاستثمار وليس على كنه . إن استراتيجيتنا الرئيسية تدور حول تنمية الموارد البشرية ، وهذا مفهوم يتكون من مشاركة الناس ، وتخفيف الفقر ، وتنمية داعمة بيئية ، وتعزيز حقوق الإنسان والرعاية . وهدفها الرئيسي هو نقل المحرومين والمعوذين من هامش التنمية إلى مركزها .

واتباعا لهذه الاستراتيجية ، حددنا عددا من المجالات لإيلائها أولوية في العمل . وهذه تتضمن الزراعة والمشاريع الصغيرة التي يترتب عليها عدد كبير من فرص العمل وتعزيز عدالة التوزيع ؛ واستخدام العمالة بطريقة منتجة - وهي اشد مواردنا وفرة - ووضع برامج خلاقة للوصول إلى أشد الناس فقر وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية لهم وبناء بنية أساسية مادية ، وخصوصا الاتصالات . وأهم شيء الحاجة إلى استثمار البشر - وخصوصا تعزيز حقوق المرأة ودورها .

إن خبرتنا في عالمنا الصغير تحمل معها بعض الدروس المفيدة لمجتمع الأمم الأكبر . ولعل الأهم هو أن المعايير ، مهما كانت مثالية ، لا يمكن فرضها دائما من أعلى ولكن يجب أن تنبع بطريقة أصلية من داخل كل بلد ومن بين أفراد شعبه . إن الكيل بمكيالين يمكن بالتأكيد أن يقضي على الثقة بأكملها ، نظرا إلى أنه ينبغي لنا ألا نعظ بما لا نتبعه .

وإذا نظرنا إلى أهداف منظمنا العظيمة ، نجد أن هذا المفهوم يكتسي بعض المصادقية . إن السلم مع العدل يتطلب أن يقرر كل بلد وشعبه مصيرهما دون تدخل خارجي ؛ وأن يكون الشعب حرا في اختيار حكومته واتباع نظامه السياسي والاجتماعي

والاقتصادي . وقد أثر هذا تأثيـرا مأساويا في الداخل في الوقت الذي تتحرك فيه أفغانستان وكمبوديا صوب حل مشاكلهما . ومن الصحيح بالمثل أن حق تقرير مصير الشعوب الواقعة تحت الحكم الاستعماري أو الاحتلال الاجنبي حق أصيل لا يمكن إنكاره طويلا .

ونظرة واحدة في أرجاء قاعة الجمعية هذه تدل على هذه الحقيقة ، خصوصا ونحن ننظر إلى ناميبيا والاعضاء الجدد في منظماتنا . ولا يزال فراغ واحد كبير باقيا : فراغ لفلسطين .

لقد أظهرت حرب الخليج بوضوح التقاء العمل الفريد بين أعضاء المجتمع العالمي على رفض محاولات اغتصاب سيادة دولة عضو أو سلامة أراضيها أو استقلالها السياسي أو تعريضها للخطر . كما زادت الإدراك لخطر استخدام معايير مختلفة بالسماح لإسرائيل بمواصلة احتلالها غير الشرعي للأراضي العربية في الشرق الأوسط .

لقد زادت الآمال في نزع السلاح نتيجة خفض الكـبير في الأسلحة النووية ، وبانضمام فرنسا والصين إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، وبحل معاهدة حلف وارسو ، وبالوسائل المتبعة لإقامة نظام أمن دائم في أوروبا . وإن المبادرة التي اتخذها الرئيس بوش من جانب واحد لإجراء مزيد من خفض الأسلحة النووية تعد حجر زاوية أساسيا آخر . ومع ذلك فإن عامل الإفراط في القتل بالغ التفشي في الأسلحة النووية والتقليدية على حد سواء ، ولا تزال موارد هائلة توجه إلى وسائل التدمير غير المنتجة .

بينما يتزايد الاعتراف بأن حقوق الإنسان يجب أن تتجاوز الحدود الوطنية ، فإن الحضارة العالمية التي تتضمن جميع الحريات الأساسية ، بما في ذلك التحرر من الخوف ، ومن العوز ، وحرية التعبير وحق الاشتراك ، والتحرر من التمييز العنصري بجميع ألوانه على أساس عالمي - حضارة حقوق الإنسان هذه - لا تزال بحاجة إلى أن تتطور بشكل متسق . في جنوب افريقيا ، رغم التغيرات الكبيرة ، لا يزال الكفاح مستمرا لفك صرح الفصل العنصري وإجراء المفاوضات التي يترتب عليها دستور جديد قائم

على رغبة الشعب المعرب عنها بحرية ، وعلى ميثاق الأمم المتحدة ، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

في الشرق الأوسط ، لا تزال إسرائيل تتبع سياستها الخاصة بتغيير الوضع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسكاني للأراضي العربية المحتلة ، وتشجيع المهاجرين اليهود ، وتوسيع المستوطنات واتباع سياسة وحشية لقمع الانتفاضة الفلسطينية . وهذه أمثلة واضحة على انتهاكات حقوق الإنسان التي يجب أن تُنهي .

ومع ذلك ، قد يكون أهم جوانب حقوق الإنسان الذي لم يخط بعد بالقبول العالمي هو التسليم بأن الحق في التنمية أهم حق للجميع . ومن المؤكد أنه لا يمكن تحقيق السلم والامن إلا إذا تهيأت الظروف اللازمة للقضاء على السبب الرئيسي للحروب والصراعات ، ألا وهو الحرمان الاقتصادي والاجتماعي . ومن المؤكد أن هذا يتطلب منا القضاء على الفقر ومعالجة المديونية وعكس التدهور البيئي ومكافحة تعاطي المخدرات وتدعيم العدالة الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة لجميع شعوب العالم .

لقد أكدت من قبل أن التنمية هي المسؤولية الأساسية لكل بلد . إلا أن هذا النهج لا يمكن أن ينجح إلا إذا صاحبه بيئة خارجية مواتية . ويوجد الآن وعي على نطاق واسع بركود قضية التنمية واللجوء إلى الحلول قصيرة المدى في معالجة الأزمات وهو أسلوب سيئ ورثناه عن عقد الثمانينات . وتشجعنا الآن الجهود المبذولة لعكس هذا الاتجاه وإعادة تنشيط النمو وتخفيف حدة الفقر . وهناك زيادة في تلاقي الاستراتيجيات لتصحيح القضايا الهامة المتعلقة بانخفاض الاستثمار وتخفيض الديون وإعادة هيكلتها وتشجيع التجارة ونقل التكنولوجيا . والمعاملة التفضيلية لأقل البلدان نموا يجب أن تظل التزاما مستمرا في هذا الصدد .

وقد ازدادت المناقشة حدة بشأن التعرف على المتسبب في الأضرار بالنظام البيئي وتدهور البيئة . ومع ذلك ، توجد حقيقة لا يمكن إنكارها ، وهي أن جميع البلدان ، سواء كانت نامية أو متقدمة النمو ، لها منفعة مشتركة في إيجاد حلول علاجية . ويجب أن نأخذ في الحسبان بالنسبة لمسألة تقاسم الأعباء الموارد المحدودة المتاحة للبلدان النامية . وبالنسبة للكثير من تلك البلدان ، إن آثار الكوارث الطبيعية المرتبطة بتدهور البيئة تتحول بسرعة إلى مسألة بقاء . ومسألة عبور تلك البلدان العتبة التي يحد عندها استنفاد ثرواتها الطبيعية من قدرتها على سد احتياجات المستقبل مسألة هامة للغاية . وهذا يؤكد حاجتنا إلى النظر طويل الأمد لتحديد تكاليف هذا الاستنفاد . كما يؤكد أن تحسين الظروف الاقتصادية شرط لا بد منه للنهوض بالبيئة .

ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢ يلوح في الأفق بوصفه حدثاً هاماً لإيجاد حلول تعاونية . وستكون العناصر الأساسية فيه هي الوسائل العملية لتناول الشواغل البيئية المحددة وتكالييفها ، والحوار المتعلق بالطاقة من أجل استخدامها بشكل أفضل ، ونظم الرصد العملية ، وتحديد المعايير والجزاءات الواضحة التي تحكم السلوك البيئي ، واعتماد الاتفاقيات المتعلقة بالمناخ وميائنة التنوع البيولوجي .

وهناك عنصر أساسي آخر يجب تأكيده . وهو أن هدف التنمية لا بد أن يحظى باهتمام أكبر من الاهتمام الموجه لموضوع التكيف الذي حجبته لمدة طويلة . وبالرغم من ضرورة اتخاذ تدابير التكيف الهيكلي ، فإنه يجب النظر إليها من منظور الحدود الملازمة لها . ومن أهم هذه الحدود تكالييفها الباهظة وعدم التأكد منها والوقت الطويل الذي تستغرقه وعواقبها الاجتماعية والإنسانية . والمصاعب التي لا بد أن تحف بها غالباً ما تؤدي إلى تحمل أفقر قطاعات المجتمع أعباء لا تتناسب معها .

وإذا كان لهذه المنظمة العالمية أن تنجح وتزدهر ، فلا بد لها من الاعتماد بقدر الإمكان على مرونة دولها الأعضاء وقدرتها على الازدهار منفردة ، بالإضافة إلى قدرتها على الاسهام البناء في أهدافها ومقاصدها النبيلة . والجهود الايجابية التي يبذلها كل بلد تدعم في مجموعها الولاية العامة للأمم المتحدة . وبنغلاديش ، بطريقتها المتواضعة ، تحاول أن تجعل من اسهامها التزاماً له الأولوية في سياستها الخارجية . ومن أهم الاتجاهات التي نتبعها ، أود أن أؤكد بإيجاز على ما يلي :

أولاً ، يجب أن يبدأ السعي لإيجاد نظام عالمي جديد بتنظيم شؤون بيتنا . ولهذا نحاول بهمة أن نحافظ على زخم رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي ومصادقيتها من خلال تعزيز ولايتها الاقتصادية الاجتماعية ، وتهيئة مناخ ذي قاعدة عريضة لبناء الثقة ، وتخفيض التوتر في المنطقة وتسوية الخلافات عن طريق الحوار والمفاوضة .

وثانياً ، نؤيد على الصعيد العالمي كل التدابير التي ترمي إلى تدعيم قدرة الأمم المتحدة على منع الحروب وحل المصراعات والتوسع في هذه القدرة بطرق جديدة

للمحافظة على أمن الدول الصغيرة وإقامة نظام للمراقبة العالمية لإحباط بؤر التوتر واحتوائها ومنعها .

ونحن نحرص على الاسهام في الجهود التي تبذلها المنظمة لحفظ السلم عن طريق ارسال فرق عسكرية ومدنية لمراقبة خطوط وقف اطلاق النار في الخليج ، ومساعدة الجهود المبذولة لإعادة تعمير الكويت ، ورمذ الانتخابات في ناميبيا . ونحن على استعداد لمساعدة عمليتي السلم التي تقوم بهما الامم المتحدة في الصحراء الغربية وكمبوديا . وبالإضافة إلى ذلك ندعم تعزيز القاعدة المالية والمؤسسية لحفظ السلم ونموها في اتجاهات مبتكرة ، بما في ذلك مفهوم الدبلوماسية الوقائية ، وبخاصة عند احتواء آثار الكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان كذلك .

ونسعى ، من خلال المبادرات الملموسة ، أن نشارك مشاركة بنّاءة وبشكل معتدل عملي في جميع المحافل الاقتصادية الاجتماعية ، وخصوصا لكي نوضح شواغل أقل البلدان نموا . ونظرا لأن الحماية الحقيقية الوحيدة للدول الصغيرة هي حكم القانون ، فإننا نتابع عن كثب التطور والتدوين التدريجيين للقانون الدولي ونساهم فيهما بنشاط في مجالات مختلفة كالموارد الشحيحة وقانون البحار وحماية البيئة واللاجئين والمهاجرين . ونحن عن طريق التشريعات الوطنية والتوسع فيها على الصعيد الإقليمي والمشاركة الدولية ، تساعد أيضا على إيجاد حلول للمشاكل العالمية للمخدرات والارهاب وميانة البيئة . ومن الواضح أن بلدي لا يزال ملتزما التزاما تاما بالدور الذي يقوم به في تدعيم تعددية الاطراف والدور الاساسي للأمم المتحدة في الإدارة التعاونية للمشاكل العالمية واسهامنا في هذا التدعيم .

وختاما ، أود أن أقول إننا قد بلغنا مرحلة حرجة في النضال العالمي من أجل الاستقرار والرفاهة . ونحن نواجه فرما نادرة في التاريخ . فالتقدم التكنولوجي في جميع المجالات يعزز مفهوم العالم المتكافل . وهناك إدراك عام جديد للحقوق قاد إلى قفزات ضخمة في الديمقراطية وحقوق الإنسان والاعتراف بمساهمة الشعب في اتخاذ القرار

ومشاركته فيه . ومناخ التعاون والتفاهم المتبادل والاخوة العالمية بدأ يبزع بالرغم من الكثير من الامور السيئة التي ورثناها عن الماضي .

والامم المتحدة تعيد تأكيد اهميتها وتوضح بطريقة ملموسة قدرتها على العمل الجماعي . ويجب علينا الآن ان نتمشى مع هذا التيار وندفع بالزخم قدما لكي نحل النزاعات الإقليمية بالطرق السلمية ونشجع نزع السلاح ونحتوي القوى العالمية المعادية وندعم حكم القانون . ولا يزال أهم تحد هو الارتقاء بمستوى معيشة جميع الشعوب في كل مكان بصفته أقوى وسيلة لتوضيح انسانيتنا المشتركة . ولا شك في ان الامم المتحدة لا تزال المحفل الوحيد الذي يمكننا فيه ان نواجه تحديات المستقبل عن طريق الاستفادة من تضامتنا المتضافر واستعدادنا لمواجهةها معا .

## خطاب السيد يون هيونغ موك ، رئيس المجلس الاداري لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية العامة الآن

إلى خطاب يلقيه رئيس المجلس الاداري لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية .

أصطحب السيد يون هيونغ موك ، رئيس المجلس الاداري لجمهورية كوريا

الديمقراطية الشعبية إلى المنمة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أرحب ترحيبا بالفا برئيس

المجلس الاداري لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، السيد يون هيونغ موك ،  
وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة .

السيد يون (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالكورية) :

الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد) : إنه لمن دواعي سروري البالغ

أن أغتنم هذه الفرصة ، الآن وقد أصبحت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية عضوا في  
الامم المتحدة ، أن أوضح السياستين الداخلية والخارجية لجمهورية كوريا الديمقراطية  
الشعبية وموقفها من الشؤون الدولية .

واسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أقدم تهنئي إلى السيد سمير الشهابي بانتخابه

لرئاسة الدورة الحالية ، وأعرب عن أمني في أن تحقق الجمعية العامة برئاسته نتائج  
طيبة .

وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للحكومات والممثلين الحاضرين هنا على اتخاذهم

بالإجماع القرار بقبول جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في عضوية الامم المتحدة .

وأود التأكيد على أن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ستفعل بحسن نية بواجبها

بوصفها دولة عضوة في الامم المتحدة تمشيا مع المقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق  
الامم المتحدة .

ثمة اتجاه في الوقت الراهن لا رجوع عنه بالنسبة لجميع البلدان والامم إلى

التقدم في سبيل السيادة والاستقلال والسلم بمنأى عن السيطرة والاضلاع . وبالتالي فإن

مهمة الجنس البشري بكامله إعطاء دفع قوي لهذا الاتجاه التاريخي ، وبناء عالم جديد حر ومسالمة . والامم المتحدة محفل سياسي هام لتنفيذ هذه المهام الراهنة ، وبذلك تتزايد يوميا توقعات شعوب العالم فيما يتعلق بدور الامم المتحدة .

ويعتبر من الضروري الآن القضاء على النظام الدولي القديم الجائر ، وإقامة نظام جديد عادل وتحقيق ديمقراطية المجتمع الدولي بهدف بناء العالم الجديد المسالمة الذي يصبو إليه الجنس البشري . وينبغي إقامة نظام دولي جديد على أساس الحقوق المستقلة والمتساوية لجميع البلدان والامم في العالم ، بغض النظر عن مساحة أراضيها أو مستوى التنمية فيها . ويمكن أن تكون في العالم بلدان كبيرة وصغيرة ، متقدمة النمو وأقل نمواً ، ولكن يجب ألا يكون هناك بلدان أعلى مقاما وأخرى أدنى مقاما ، وأمم مهيمنة وأخرى كُتِبَ عليها الخضوع .

ورغم أن بلدي صغير ، ندعو بقوة إلى مزيد من الاستقلال والكرامة . وبوصفنا عضوا مساويا للأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي ، سنبدل جهودا نشطة لإقامة نظام دولي جديد مُنصف لا يسمح بوجود أي امتيازات وتعسف في العلاقات الدولية . واليوم ، لا يسع المرء أن يفكر في بناء نظام دولي جديد حقيقي ما لم تتقلص الفجوة بين البلدان الغنية والفقيرة ، وبين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، هذه الفجوة الآخذة في الاتساع يوما بعد يوم .

ونحن نعتقد أنه ينبغي لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية أن تدعم وتعزز حركة عدم الانحياز لتصبح قوة ذات فعالية أكبر من أجل بناء نظام دولي جديد ، يسهم في قضية السلم العالمي ، ويمارس الحقوق التي مُنحت له . وعندما تبذل الدول الاعضاء في حركة عدم الانحياز جهودا مشتركة وتعزز الصداقة والتعاون لتحقيق مبادئ ومُثل الحركة ، يمكن لإعادة تأهيل البلدان والامم أن تتعزز ، ويمكن حينئذ لمسألة العلاقات مع البلدان المتقدمة النمو أن تُحل بسهولة عن طريق تعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب .

وبالإضافة إلى ذلك لا يمكن أن يُضمن بحزم السلم العالمي إلا إذا أُقيم نظام دولي جديد وتم القضاء على الفجوة القائمة بين الاغنياء والفقراء وبين الشمال والجنوب . إن السلم رغبة مشتركة للإنسانية . واليوم ، يأتي التهديد الموجه للسلم من المحاولات الرامية إلى انتهاك استقلال بلدان وأمم أخرى والسيطرة على بلدان وأمم أخرى . ولصيانة السلم ينبغي لكل بلد وكل أمة أن تحافظ على استقلالها وأن تعارض سياسات القوة وأن تشارك في عمل دولي قوي مشترك لمنع نشوب الحرب .

إن القضية الأكثر إلحاحا لضمان تحقيق سلم دائم في العالم تتمثل في تحقيق تخفيض الأسلحة وإزالة الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل . وباعتبارنا أمة تتعرض للتهديد النووي المستمر ، جعل الشعب الكوري مسألة القضاء على الأسلحة النووية مطلباً ملحاً يتعلق بمصيرنا الوطني . وتعتبر حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية أن تحقيق حظر شامل على إجراء التجارب النووية ، خلال فترة قصيرة من الزمن ، إحدى المهام الملحة في ميدان نزع السلاح اليوم . وسنهم بشكل نشط مع المجتمع الدولي في مساعيه الرامية إلى تخفيض الأسلحة النووية ومنع إنتاجها وإجراء التجارب عليها وفي نهاية المطاف القضاء على جميع الأسلحة النووية .

إن الانتهاء من إبرام الاتفاقية العالمية المعنية بالأسلحة الكيميائية خطوة هامة في القضاء على أسلحة التدمير الشامل . وتمشيا مع هدفنا المتمثل في نزع السلاح الشامل نؤيد فكرة حظر الأسلحة الكيميائية وسنبذل جهودنا لجعل هذه الاتفاقية صكاً تشريعياً دولياً كاملاً وشاملاً ومنصفاً .

وترى حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية أنه من الضروري أولاً تسوية النزاعات بين البلدان والأمم وحسم النزاعات والاضطرابات الإقليمية حتى يتحقق السلم والاستقرار في العالم . وينبغي عند تسوية جميع المنازعات مراعاة مصالح جميع الأطراف المعنية ، وقضية السلم . لقد قامت الأمم المتحدة مؤخراً ببذل جهد ملموس في تسوية المنازعات وأحرزت بعض التقدم في هذا السبيل . ونحن نعرب عن تأييدنا الكامل لكل المساعي الرامية إلى حل المنازعات الإقليمية عن طريق الحوار والتفاوض والتنسيق السياسي ، ونرى أنه من الضروري أن توقف فوراً جميع الانتهاكات لسيادة بلدان أخرى ،

(السيد يون ، جمهورية  
كوريا الديمقراطية الشعبية)

والتدخل في الشؤون الداخلية لبلدان أخرى ، وإقامة التكتلات غير العادلة وممارسة الضغوط ، كما أننا نؤيد الكفاح العادل لجميع الشعوب التي تعارض سياسات التدخل .  
واليوم ، بعد أن انضمت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية رسميا إلى عضوية الأمم المتحدة ، تتوقع حكومة بلادي القضاء الكامل على بقايا العلاقات القديمة بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والأمم المتحدة قبل قبول بلدي في عضوية المنظمة ، وأن تسهم الأمم المتحدة الإسهام الواجب في إيجاد حل عادل لقضية إعادة توحيد كوريا .

لقد كانت كوريا في الأصل أمة متألّفة عاشت آلافا من السنين فوق أرض واحدة ، تتكلم نفس اللغة وتشارك في صلات الدم الواحد . ولم يحدث تقسيم كوريا نتيجة تناقضات داخل أمتنا ولكن فرضته علينا قوى أجنبية .

واليوم لم تعد قضية إعادة توحيد كوريا قضية حيوية تتعلق بمصير أمتنا فحسب ولكنها أيضا مشكلة ملحة يرتبط حلها على نحو مباشر بتحقيق السلم في آسيا وفي بقية أنحاء العالم .

وخلال فترة التقسيم التي طال أمدها أُقيم نظامان مختلفان في الشمال وفي الجنوب . ففي القسم الشمالي من كوريا تعمقت جذور نظام اشتراكي يركز على الإنسان ، هو تجسيد لفكرة جوتشي . إن اشتراكيّتنا ليست مستوردة وليست نسخة من اشتراكية أي بلد أجنبي . ولكنها اشتراكية فريدة اختارها الشعب نفسه بما يتفق مع حقائق بلادنا ، وهي اشتراكية تزداد قوة وتتطور عن طريق جهود شعبنا نفسه .

إن القائد والحزب و جماهير الشعب في بلادنا متحدة ولها فكر واحد ، والشعب كله صلب في إيمانه باشتراكيّتنا وتصميمه على الدفاع عنها . وبالتالي فإن اشتراكيّتنا لن تهتز ، أيا كان اتجاه الريح التي تهب عليها ، ومستثمر في طريقها بثبات .

قد تحدث بعض الإحباطات والتحويلات والانحرافات المؤقتة في مسار التطور التاريخي ولكن هناك أيضا قانون لا يُنتهك وهو أن البشرية تسعى دوما إلى طريق الاستقلال . والقضية هي كيف يمكن الاعتماد على الجماهير وكيف يمكن احترام إرادتها وتمثيل

مصالحتها إلى أقصى حد . إن موقفنا الثابت هو أن مسألة إعادة توحيد بلادنا يجب أن تحسم بما يتفق مع ارادة ومصالح شعبنا .

من هذا المنطلق ندعو باستمرار إلى إعادة توحيد البلاد بالقضاء على حواجز التقسيم وتحقيق الوحدة الكبرى للأمة . ولا يمكننا أن نفهم الصمت إزاء الحادث الملب الذي بُني في المنطقة الواقعة إلى جنوب خط التقسيم العسكري كرمز لتقسيم كوريا وللمواجهة في الوقت الذي كانت فيه الأصوات تنادي بهدم حائط برلين وتقويض الحواجز التي أوجدتها الحرب الباردة بين الشرق والغرب .

لقد اقترحنا بالفعل القضاء على الحائط الملب في المنطقة الجنوبية من خط التقسيم العسكري ، وبحرية السفر وبالانفتاح في كل المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية . وهذه هي الوسيلة القوية لتحقيق المصالحة الوطنية والوحدة وإعادة توحيد البلاد .

وفي جنوب كوريا يقوم نظام آخر يختلف عن نظامنا . وبغية حسم مسألة إعادة التوحيد نعتقد أن الحقائق في بلادنا ينبغي أن تكون نقطة البداية التي نجد فيها الوسيلة التي تفي بالظروف المحددة القائمة في بلادنا . فإذا ما تجاهلنا الحقائق الملحة الموجودة في الشمال وفي الجنوب وأيدنا إعادة توحيد البلاد عن طريق توحيد النظامين ، فإن ذلك سيؤدي حتما إلى زيادة المواجهة والريبة ، وليس إلى إعادة التوحيد ، إنه سيؤدي بالاضافة إلى ذلك إلى عودة الكارثة الوطنية المتمثلة في الصراع والحرب بين الأخوة .

(السيد يون ، جمهورية كوريا  
الديمقراطية الشعبية)

لذلك ، نحن نرى أن إعادة توحيد كوريا ينبغي أن تقوم على إعادة توحيد الأمة - أي توحيد الشمال والجنوب في دولة واحدة - لا توحيد النظامين من خلال غلبة أحدهما على الآخر أو هزيمة أحدهما على يد الآخر . واقترحت حكومتنا تحقيق إعادة التوحيد من خلال اتحاد كونفدرالي يقوم على أمة واحدة ودولة واحدة ولكن على نظامين وحكومتين ، بوصف هذا الاقتراح أكثر الوسائل واقعية لتحقيق هذا الحل . وكوسيلة محددة لتحقيق إعادة التوحيد الكونفدرالية ، اقترحنا إقامة جمهورية كوريا الديمقراطية الكونفدرالية .

وفضلا عن ذلك ، لتيسير موافقة الأمة بأسرها على هذا الاقتراح ، عبّرنا عن رغبتنا في إجراء مفاوضات بشأن اقتراحنا القاضي بمنح حكومتي الجمهوريتين الكونفدراليتين الاقليميتين المستقلتين مزيدا من السلطات في المرحلة الانتقالية التي يتم خلالها زيادة مسؤوليات الحكومة المركزية ، وبذلك تتحقق في النهاية إعادة التوحيد الكاملة على شكل اتحاد كونفدرالي .

نحن نعتقد أن إعادة التوحيد الكونفدرالية هي أشد الطرق واقعية وأكثرها تحلياً بالسلم نظراً إلى أنها تحول دون سيطرة الشيوعية أو إضفاء طابعها من جهة ودون وقوع غزو باتجاه الشمال أو باتجاه الجنوب من جهة أخرى . وهذا الاقتراح يتماشى مع الأهداف النبيلة للأمم المتحدة ، التي مهمتها صون السلم والعدالة في العلاقات الدولية .

لشعبنا تقاليد وتجارب ممتازة يبني عليها . فقد حققنا الوحدة في الماضي من أجل المصلحة العامة للأمة ، متجاوزين الخلافات في العقائد والمثل ووجهات النظر السياسية والمعتقدات الدينية . وعندما يجدد الشعب الكوري بأكمله ، في شمال كوريا وجنوبها ، وعندما يجدد الرفاق في القرية تقاليد الوحدة الوطنية ، ويعملون سوياً من أجل تحقيق الوحدة العظمى للأمة ، فإنه لا بدّ أن يحقق الأولوية القومية ، أي مهمة إعادة التوحيد .

إننا نعتبر الحوار بين الشمال والجنوب الوسيلة الرئيسية لإعادة التوحيد السلمية . ونحن نرغب في إحراز تقدم في المحادثات بين الشمال والجنوب الدائرة على

مستوى رفيع لتهديد الطريق أمام إعادة توحيد كوريا سلميا . وإذا أثمرت المحادثات بين الشمال والجنوب الدائرة على مستوى رفيع فإن إجراء محادثات على أعلى المستويات سيكون أمرا ممكنا . ينبغي للحوار بين الشمال والجنوب أن يكون حوارا من أجل إعادة التوحيد لا من أجل التجزئة . فإعادة توحيد البلاد قضية تهم الأمة بأسرها ، ولا يمكن أن تتحقق ببساطة على أيدي مجموعة خاصة من الشمال والجنوب . وينبغي لجميع الأطراف والمنظمات والناس المنتمين إلى جميع الفئات ، الراغبين في إعادة التوحيد الوطني ، أن ينسقوا مطالبهم وأعمالهم بغية تحقيق التضامن والوحدة .

تقترح جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية عقد مؤتمر استشاري سياسي لإعادة الوحدة الوطنية في وقت مبكر إن أمكن . وينبغي أن يشارك فيه ممثلون عن الحكومتين وعن الأحزاب السياسية والمنظمات في الشمال والجنوب ، بغية التوصل إلى اتفاق على صعيد الأمة بأسرها بشأن أساليب ووسائل إعادة التوحيد .

على الرغم من أن كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية انضمتا إلى الأمم المتحدة بوصفهما دولتين منفصلتين ، فإن موقفنا من إعادة التوحيد الوطني لم يتغير . وسيناضل شعبنا لتحقيق إعادة التوحيد الوطني ، ومن ثم وحدة الأمة بأسرها ، ليقرب اليوم الذي تشغل فيه كوريا الموحدة مقعدا واحدا في الأمم المتحدة وتسهم فيه في القضايا المشتركة للبشرية . لتحقيق حل سلمي لمسألة إعادة توحيدنا الوطني إن أول وأهم مهمة هي ضمان السلم على شبه الجزيرة الكورية وتلبية الشروط المسبقة لإعادة التوحيد السلمية .

إننا نعتبر اعتماد الإعلان المقترح عن عدم الاعتداء بين الشمال والجنوب نقطة البداية للتخلص من المجابهة العسكرية في شبه الجزيرة الكورية ، وللتحسين الجوهرية في العلاقات بين الشمال والجنوب .

في شبه الجزيرة الكورية يقف مليون جندي مسلح على أهبة الاستعداد يواجهون بعضهم بعضا على طول الخط العسكري الفاصل . والمواجهة العسكرية الحادة في شبه الجزيرة الكورية تمثل العامل الرئيسي لبذور الشك وعدم التفاهم بين الشمال

(السيد يون ، جمهورية كوريا  
الديمقراطية الشعبية)

والجنوب . وما دامت مدافع الشمال والجنوب يصوّب الواحد منها نحو الآخر ، وما دامت خناجرهم في جيوبهم ، فإن الحالة لن تهدأ أبداً ، والتوتر في شبه الجزيرة الكورية لن يزول .

لقد اقترحنا منذ زمن بعيد اعتماد إعلان بعدم الاعتداء بين الشمال والجنوب بوصفه خطوة مباشرة لنزع فتيل المجابهة الحادة . وإذا ما اعتمد إعلان عدم الاعتداء فإنه سيساعد على بدء مرحلة حاسمة ، يستعاض فيها عن نظام وقف إطلاق النار غير المستقر بنظام سلم دائم في شبه الجزيرة الكورية ، وفي تخفيف حدة المجابهة بين الشمال والجنوب . واقترحنا تخفيض الاسلحة في الشمال والجنوب ، جنبا إلى جنب مع اعتماد إعلان عدم الاعتداء ، بغية وضع حد للمجابهة العسكرية . وإلا ، فمن المتعذر تعزيز الثقة أو التوصل إلى حل يتفاوض عليه لمسألة إعادة التوحيد السلمية لشمال وجنوب شبه الجزيرة الكورية حيث التوتر والخطر في ذروتيهما .

لقد تقدمت حكومتنا بالفعل باقتراحات بتخفيض التسلح الشامل . ونحن نرى أنه ينبغي للشمال والجنوب وقف جميع المناورات العسكرية المشتركة مع القوات الأجنبية وجميع المناورات العسكرية الأخرى الواسعة النطاق بغية إيجاد مناخ من الثقة ، يحول المنطقة المنزوعة السلاح على طول الخط العسكري الفاصل إلى منطقة سلم ، مما يمكّن من استخدامها لأغراض سلمية ، كما ينبغي اتخاذ تدابير أمنية تحول دون وقوع أي صراع اتفاقي قد يحدث .

وللتخلص من المجابهة العسكرية ، نرى أنه ينبغي للشمال والجنوب إجراء تخفيضات تدريجية في قواتهما المسلحة لتصل إلى أقل من ١٠٠ ٠٠٠ جندي في كل منهما ضمن فترة ثلاث أو أربع سنوات ، وحل جميع المنظمات العسكرية المدنية والقوات المدنية ، والتوقف عن إدخال معدات تكنولوجية عسكرية جديدة وعن تطوير الاسلحة ، وإجراء عمليات تفتيش في الموقع للتحقق من تنفيذ تخفيض التسلح .

لم تقتصر اجراءات حكومة جمهوريتنا على تقديم اقتراح بتخفيض الاسلحة سعياً لتحقيق السلم ، بل إنها بادرت أيضا إلى تسريع عدد كبير من قواتها المسلحة . ولكن

(السيد يون ، جمهورية كوريا  
الديمقراطية الشعبية)

من دواعي أسفنا أن مبادراتنا السلمية بقيت جهودا من جانب واحد ، ولم تقابل بخطوات مماثلة . ونحن نعتقد أنه إذا وافق الشمال والجنوب على فكرة تخفيض التسليح ، وشرع في العملية ، فإن خطر اندلاع صراع مسلح وحرب في شبه الجزيرة الكورية سيـزول ، وستتبدد الشكوك القائمة بين الشمال والجنوب ، وسيخلق مناخ مؤات لإعادة التوحيد السلمية .

نظرا لأن شمال وجنوب كوريا انضما إلى الأمم المتحدة نرى أن من الضروري الآن اتخاذ تدابير لحل "قيادة الأمم المتحدة" الموجودة في جنوب كوريا ، وذلك لسحب "قوات الأمم المتحدة" والاستعاضة عن اتفاق الهدنة الكوري باتفاق سلام .

(السيد يون ، جمهورية كوريا  
الديمقراطية الشعبية)

ولإحلال سلم دائم في كوريا ، أصبحت إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية تبدو الآن مسألة واقعية . وانطلاقاً من رغبتنا في القضاء على خطر الحرب النووية في شبه الجزيرة الكورية وفي الأسهم في إحلال السلم والأمن الدائمين في آسيا وبقية أجزاء العالم ، طرحنا اقتراحاً بتحويل شبه الجزيرة الكورية إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية . وفي شهر تموز/يوليه الماضي طرحت حكومة الجمهورية اقتراحاً جديداً بأن يوافق شمال وجنوب كوريا على إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية وبأن يعلننا بشكل مشترك عن هذه الإقامة ، وبأن تعطي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والصين والدول الحائزة للأسلحة النووية المجاورة لشبه الجزيرة الكورية ضماناً قانونياً بالمركز الخالي من الأسلحة النووية لشبه الجزيرة الكورية بمجرد التوصل إلى الاتفاق واعتماد إعلان بهذا المعنى ، وبأن تؤيد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في آسيا تحويل شبه الجزيرة الكورية إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية ، وتحتزم مركزها الخالي من الأسلحة النووية . وقد رحبت الدول الحائزة للأسلحة النووية والأطراف المعنية باقتراحنا الجديد هذا .

ونرى أنه من الضروري أن يتعهد شمال وجنوب كوريا أمام العالم بحظر تجربة وتصنيع وحياسة الأسلحة النووية وكذلك بمنع وزع أو نقل الأسلحة النووية والتدريبات العسكرية النووية في أراضيها . وإذا أصدر شمال وجنوب كوريا إعلاناً مشتركاً يجعل شبه الجزيرة الكورية منطقة خالية من الأسلحة النووية ، وقدمت الدول الحائزة للأسلحة النووية المجاورة لشبه الجزيرة الكورية ضماناً قانونياً بمركزها الخالي من الأسلحة النووية ، فإنه مما لا شك فيه أن ذلك سيزيل خطر الحرب النووية فوراً وإلى الأبد ، وسيساعد على إحلال سلم دائم في كوريا .

ونكرر القول بكل وضوح إنه ليست لدينا أية نية لاستحداث أسلحة نووية ، كما أنه ليست لدينا القدرة على فعل ذلك . ولا يمكن حسم مسألة عمليات التفتيش النووي في بلدنا بمنأى عن البيئة الخاصة السائدة في بلدنا . وقد توقعنا أنه سيتم كنتيجة طبيعية لانضمام بلدنا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية زوال التهديد النووي

الموجه إلينا إلا أن واقع الأمر يختلف تماما عن توقعاتنا ، فنحن مازلنا معرضين لتهديد نووي متزايد . والتدريبات العسكرية المعروفة باسم "روح الغريق" التي تجرى سنويا جنوب خط التقسيم العسكري هي في الواقع تدريب لحرب نووية موجهة ضدنا .

وفي العالم بلدنا هو البلد الوحيد الذي يواجه من بين الدول الاعضاء في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مواجهة مباشرة تهديدا نوويا . ولهذا فإن مسألة إزالة التهديد النووي أمر حيوي بالنسبة لنا فيما يتصل بحق أمتنا في البقاء .

ووفقا لهذه المعاهدة ، تلتزم الدول الحائزة للأسلحة النووية ألا تهدد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة . ولكن المشكلة لا يمكن حلها ما دامت الدولة الحائزة للأسلحة النووية والتي لا تفي بالتزامها بموجب المعاهدة وتعرض علينا الآن تهديدا نوويا يتم التغاضي عنها في الوقت الذي يجري فيه حثنا على الموافقة على عمليات التفتيش النووي بشكل انفرادي ونحن نتعرض للتهديد النووي أيضا .

إن عدم إبرام اتفاق الضمانات النووية في اجتماع شهر أيلول/سبتمبر لمجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد يعزى أيضا إلى "اتخاذ" القرار المقصود به فرض الضغط الدولي علينا ، مما يرقى إلى التدخل في شؤوننا الداخلية . وموقفنا هو أنه من الصعب علينا حسم هذه المشكلة ما دام التهديد النووي الموجه إلينا مازال مستمرا ، الضغط الدولي أحادى الجانب المغروض علينا لا يزال متواصلا .

ونحن نرحب بإعلان الرئيس بوش القائل بأن الولايات المتحدة ستزيل الأسلحة النووية قصيرة المدى ذات القواعد البرية والبحرية . ونأمل في أن ينفذ هذا الاقتراح في أقرب وقت ممكن ، ونتوقع على ضوء هذه الخطة أن تزال أيضا الأسلحة النووية الموجودة في جنوب كوريا . وإذا ما قامت الولايات المتحدة بالفعل بسحب أسلحتها النووية من جنوب كوريا ، فإن الطريق سيفتح أمامنا لإبرام اتفاق الضمانات النووية .

إن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بلد محب للسلم ، والشعب الكوري يعتز بالسلم اعتزازا بالغا . وستقوم حكومة جمهوريتنا وشعبنا ببذل كل جهد ممكن لضمان السلم في كوريا والدفاع عن السلم العالمي ، وهو القضية المشتركة للبشرية .

ونحن مقتنعون بأن رغبتنا الوطنية في ضمان السلم في شبه الجزيرة الكورية وفي تحقيق استقلالها وإعادة توحيدها بالوسائل السلمية ستحظى بدعم وتعاطف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة . إن الاستقلال والسلم والصداقة هي المثل الرئيسية في السياسة الخارجية التي تتبعها حكومة جمهوريتنا . واستنادا إلى هذه المثل ، سنعزيز الصداقة والوحدة مع كل بلدان المجتمع الدولي ، وسنساهم بشكل نشط في مسعى الأمم المتحدة في سبيل السلم والأمن العالميين ، وسنبذل قصارى جهدنا من أجل التنمية السلمية للعلاقات الدولية ومن أجل زيادة توسيع نطاق علاقات الصداقة والتعاون بين الدول وتطويرها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة أود أن

أشكر رئيس المجلس الإداري لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية على البيان الذي أدلى به تَوَّا .

اصطحب السيد يون هيونغ موك ، رئيس المجلس الإداري لجمهورية كوريا

الديمقراطية الشعبية ، من المنمة .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠